وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

اتحاد المغرب العربي

(1989 ---- 2019)

الواقع و الأفاق

مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- يوسف سهيلة
- شريقي فضيلة

إشراف الدكتور:

- بوقرين عيسى

لجنة المناقشة

الأستاذ	معمر جعيرن	رئيسا
الأستاذ	عيسى بوقرين	مشرفا و مقررا
الأستاذ	محمد بن سعيدان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر

الشكر لله عز وجل الذي منّ علينا بالعلم وفقنا للوصول لهذه الدرجة من العلم

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص الإمتنان والعرفان للأستاذ الفاضل والمشرف على مذكرتنا الأستاذ الدكتور "بوقرين عيسى" على كل المساعدة والتعاون والتفهم في مرافقتنا لمشوارنا الدراسي بصفة عامة والإشراف على المذكرة بصفة خاصة

ونشكر رئيس القسم الأستاذ الفاضل جعيرن عمر خاصة وعمال الإدارة عامة على التعاون ومد يد المساعدة لنا

والشكر لجميع الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي

سهيلة / فضيلة

اهداء

إهداء إلى روح أبي الغالي وروح ابن أختي حرزالله رحمهما الله

إلى قرة عيني وسرّ وجودي ونبض الحياة جوهرتي أمي الغالية عقيلة ربي يحفظها ويشفيها ويرزقها الصحة والعافية يا رب

إلى أخواتي وإخواني وأولادهم وزوجاتهم

وأخص بالذكر سندي ودعمي الكبير أختي فاطمة الزهراء

إلى غاليتي ورفيقة دربي سهيلة وعائلتها الكريمة حفظهم الله جميعا

إلى كل طلبة ماستر (2) فوج (2) تاريخ المعاصر والحديث

إلى السيد المدير والسيد مستشار التربية وكل زملائي المشرفين بثانوية الجودي بلقاسم

إلى كل من ساندني وساعدني للوصول إلى هدفي هذا والرقي بالعلم إلى أعلى الدرجات إن شاء الله

فضيلة

اهداء

أيام مضت من عمري بدأتها بخطوة وها أنا اليوم أقطف ثمرة مسيرة أعوام كان هدفي فيها واضحا وكنت أسعى كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعب وها قد وصلت وبيدي شعلة علم وأحرص عليها حتى لا تنطفئ وشكرا لله أولا وأخيرا على توفقي في إنجاز هذا العمل.

وأهدي هذه الثمرة إلى من تعجز الكلمات على إيفائه حقه إلى من علمني أن العلم سلاح أبي عبد الرزاق أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية.

وإلى القلب الحنون من كانت بجانبي بكل المراحل التي مضت وكانت شمعة تنير دربي بدعائها أمي الغالية "سكينة" أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي شرف الدين، محمد علي، عبد الرحمان وأسامة وغاليتي أميرة حفظهم الله لي ورعاهم إلى من ساندني وآزرني في دربي وصبر علي زوجي المستقبلي مراد وأمه الغالية وعائلته الكريمة إلى أختي ورفيقة دربي فضيلة شريقي وعائلتها الكريمة حفظهم الله

وإلى صديقاتي وجميع زميلاتي ورفقاء دربي طيلة مشواري الدراسي

وإلى كل من يعرفني سواء من بعيد أو قريب وساعدني في انجاز هذه الثمرة

سهيلة

قائمة المختصرات:

ترجمة	تر
الجزء	ج
دون مكان	(د.م)
صفحة	(ص)
طبعة	(ط)
الحرب العالمية	(ح.ع)

مقدمة

تمهيد

فكرة تأسيس مغرب عربي موحد فكرة متجذرة لدى شعوب المنطقة ونخبها السياسية والفكرية والثقافية عملت جميعها ومن مواقع مختلفة على نشرها في الواقع وذلك من خلال ممارستها السياسية والثقافية والفكرة طيلة الفترة الاستعمارية، واتخذ هذا النشاط أبعاد سياسية نضالية أكثر وضوحا خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947 وبعد استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى انعقد مؤتمر طنجة 1958 والذي بلورت فيه الأحزاب الوطنية المغاربية أرضيته لتوحيد المنطقة ورغم فشل تلك الصيغة في تحقيق الكثير من أهدافها إلا أن هاجس اقامة مغرب عربي استمر كأحد ثوابت الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية في المغرب العربي.

ونتج عن هذه التنظيمات والاتجاهات الوحدوية المغاربية قيام اتحاد مغاربي سنة 1989 والذي خطا خطوة ايجابية عن طريق التكامل والاندماج في كافة المجالات ولكن هذه الوحدة مازالت تعاني من عدة معوقات عرقلت الوصول نحو العمل الايجابي.

فالمنطقة تتطلب التقارب والوحدة والتعاون عن طريق التكامل والادماج حيث يعتبر هذا خيار استراتيجي للأقطار المغاربية.

ومن هنا يجب التركيز على المحاولات الوحدوية للمغرب العربي والدور الذي لعبته معاهدة الاتحاد في وضع معالم المغاربية والخروج بمكاسب تتماشى مع طموحات وتطلعات الشعوب المغاربية.

❖ **اشكالية الموضوع:**

هل إنشاء اتحاد مغاربي بضمه للدول المغاربية حل مشاكلها الراهنة و خلق نهضة في شتى المجالات ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. فيما تتمثل مقومات الوحدة ودعائمها في منطقة المغرب العربي؟
2. ما هي الظروف التي أدت إلى تأسيس اتحاد المغرب العربي؟

- وما هي مراحل تطوره؟ وما هي أهدافه؟

3. ما هي أهم التجارب والمحولات الوحدوية المغاربية؟
4. ما هي العراقيل التي تقف في وجه بناء وحدة المغرب العربي؟
5. ما هي الحلول التي يمكن أن تكون بديلا لهذه العوائق؟.

❖ **خطة الدراسة:**

مكنتنا المادة العلمية التي تحصلنا عليها من الاجابة على الاشكالية المطروحة من تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة وملاحق وببليوغرافيا وفهرس الموضوعات.

- جاء الفصل التمهيدي بعنوان مقومات السياسة وجاء فيها التسمية التاريخية للمغرب العربي وكان ما يخص الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية وأيضا إلى المقومات الاقتصادية والثقافية والحضارية وتناولنا فيها الوحدة اللغوية والدينية للأقطار المغاربية فهذه المقومات تمثل الأرضية التي يمكن بناء وحدة المغرب العربي عليها.
- أما فيما يخص الفصل الأول جاء بعنوان مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي حيث تطرقنا إلى العنصر الأول وجاء بعنوان النضال الوحدوي المغاربي بعد الحرب العالمية الأولى وتحدثنا عن جذور العمل الوحدوي للمغرب العربي ونشاط حزب

شمال افريقيا وما مثله من تجربة هامة على صعيد النضال المغاربي المشترك واعتباره اللبنة الأولى لميلاد النضال المشترك للأقطار المغاربية ثم لجأنا إلى نشاط جمعية طلبة شمال افريقيا التي شكلت حلقة من الحلقات الأساسية للنضال المشترك.

أما العنصر الثاني فخصصناه للنضال المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية وتحدثنا عن النضال السياسي في عهد الحركات الوطنية المغاربية وجاء فيها ظهور جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية التي أسسها محمد لخضر حسين بالقاهرة سنة 1944 والتي تبنت قضايا أقطار المغرب العربي والدفاع عن حريته وتلجأ أيضا إلى مؤتمرات المغرب العربي وتضمن فرعين مكت المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب.

وفيما يخص النضال والكفاح المسلح تناولنا فيها جبهة الاتحاد والعمل المغاربية 1952 وبيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر طنجة 1958 الذي يعتبر محطة هامة على صعيد الكفاح المشترك المغاربي خاصة أنه انعقد في مرحلة حساسة تميزت بإستقلال تونس والمغرب الأقصى.

- الفصل الثاني عالجنا فيه تأسيس اتحاد المغرب العربي وتطرقنا إلى اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 و عودت النشاط المغاربي فيما بعد الاستقلال و ضمت الدول الخمس للمغرب العربي

وبعدها تناولنا المهام التي تهدف اللجنة الى تحقيقها في المجال التجاري و الصناعي ثم انتقلن الى مكونات اللجنة الاستشارية الدائمة و تمثلت في هيئات مخصصة دائمة و غير دائمة,

و بعدها لجئنا الى قمة زرلدة 1988 و من هذا المؤتمر تولد الاتحاد المغاربي .

أما فيما يخص تجربة اتحاد المغرب العربي عام 1989 تناولنا تأسيس االاتحاد و اهم الثادة الذين شاركوا في هذا المؤتمر ثم تطرقنا الى أهداف الاتحاد و هي الاهداف السياسية و الدفاعية و الاقتصادية و الثقافية و بعدها مؤسسات الاتحاد تمثلت في المؤسسات الرئيسية

و المؤسسات المساعدة كلجنة المتابعة و اللجان الوزارية و الامانة العامة و الهيئات الفضائية.

- وأخيرا الفصل الثالث تطرقنا إلى تحديات الاتحاد بين الواقع والمعوقات تناولنا فيه التكاملات الاقتصادية المغاربية المشتركة والتي كانت في عدة ميادين مجال الصناعة و المحروقات و تفرعت منه الصناعة الكيماوية الصناعة النسيجية الطاقة ،المناجم و المحروقات أما فيما يخص مجال المبادلات التجارية تحدثنا عن المبادلات بين دول المغرب العربي من منتوجات حيوانية و مواد غذائية و أيضا منتوجات نفطية و مواد صناعية

مجال الزراعة تحدثنا عن تبادل المنتجات الزراعية و اقامة سوق مشتركة للحد من التبعية الغذائية

مجال النقل تطرقنا الى اهم المشاريع التي تم الشروع فيهاو لجئنا التكامل الاقتصادي المغاربي الذي يعتبر وسيلة لتحقيق عدة أهداف

اما العنصر الثاني تمثلفي معوقات الاتحاد المغاربي و جاء في3 مجالات السياسي و الاقتصادي و القانوني

و في الاخير تحدثنا عن تفعيل الاتحاد وذلك بإيجاد حلول أو اقتراح حلول وتوصيات لكي يخرج الاتحاد من هذه الأزمة في جميع المجالات.

أما الخاتمة استخلصت مجموعة من النتائج حول موضوع الدراسة وحاولت الاجابة على الاشكالية المطروحة

❖ **.دوافع اختيار الموضوع:**

أولا: الرغبة في معرفة ودراسة المحاولات والوحدوية المغاربية التي مرت بها المنطقة وتوضيح أهم المحطات الوحدوية ونذكر منها تأسيس الاتحاد المغاربي 1989 والقرارات التي جاء بها، وانعكاساته على البلدان المغاربية.

ثانيا: الرغبة في معرفة مدى نجاح الدول المغاربية فيما بينها، وما مدى تجسيدها للفكر الوحدوي من خلال قيام الاتحاد المغاربي.

ثالثا: محاولة الكشف وإضافة المزيد من المعلومات والتوضيحات في مجال النضال المغاربي المشترك من خلال البحث في احدى المواضيع البارزة في جانب من جوانب تاريخ المغرب العربي.

رابعا: الاهتمام بقضايا دول المغرب العربي

خامسا: الرغبة في الكشف عن تاريخ بلدان المغرب العربي وايجاد القواسم المشتركة بينها ومحاولة تعميقها وتقويتها

سادسا: اثراء المكتبة الجامعية بموضوع اتحاد المغرب العربي الذي يعد من المواضيع الهامة

❖ **المنهج المتبع**

اعتمدنا على:

المنهج التاريخي:

الهدف من استخدام هذا المنهج هو معرفة وقائع وأحداث لها صلة وثيقة بموضوع دراستنا حيث أن دراسة الوحدة المغاربية يتطلب الرجوع إلى جذور فكرة الوحدة في منطقة المغرب العربي كما تتطلب دراسة التجارب الوحدوية أثناء الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال وكل هذا بالرجوع للتاريخ والماضي.

❖ **الدراسات السابقة:**

يعد موضوع اتحاد المغرب العربي أقدم تجربة تكاملية في المغرب العربي لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب المتقاربة وحتى الأجانب ولعلى من أبرز مؤلف يشترك معنا في دراسة هذه الإشكالية.

- المغرب العربي الكبير نداء المستقبل للباحث الدكتور مصطفى الفيلالي والذي صدر عام 1989 والملاحظ أن ظهور هذا الكتاب رافق بداية انشاء تجربة اتحاد المغرب العربي وعليه فقد ركزت الدراسة على تجربة التعاون الاقتصادي الأولى تجربة اللجنة الاستشارية من خلال التركيز على أهم مراحلها وانجازاتها وجوانب قصورها لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة أي تجربة اتحاد المغرب العربي.
- وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975 وهو كتاب من اعداد الكاتب محمد بالقاسم حيث تناول فيه فكرة الوحدة في المغرب العربي وتطورها والمحاولات السياسية الثورية وعرج إلى فكرة الوحدة ثم تهميشها وتصفيتها.
- اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 رسالة دكتوراه في العلوم السياسية للباحثة صبيحة بخوش تطرقت إلى مقوات التكامل في المغرب العربي ثم المحاولات والتجارب الوحدوية قبل ظهور الاتحاد بعدها إلى العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تأسيس الإتحاد ثم تطرقت إلى تحليل الأحكام الأساسية له بالمقارنة مع بعض التكتلات الاقليمية الأخرى وبعد ذلك تناولت تقييم تجربة الاتحاد والعراقيل التي واجهها ثم استراتيجية التنمية المشتركة وفي الأخير درست وحللت المعوقات التي تواجه الاتحاد ومداخيل تفعيله.

كتاب اتحد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع الصادر عام 2010 للكاتب عبد الوهاب بن خليف وتم التركيز على الأسس التاريخية للتجربة التكاملية والمقومات الداخلية التي تتمتع بها المنطقة وتضمن آفاق هذا الاتحاد.

اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية الصادر عام 2004 للكاتب جمال عبد الناصر مانع تحدث عن جذور الفكرة الوحدوية ومقوماتها.

❖ **نقد المصادر والمراجع**

ا) –**المصادر**

- علال الفاسي في كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ثم محمد قنانش في كتابه نجم الشمال الافريقي (1937/1926) والديب فتحي في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر , افادتني هذه المصادر في التعرف على بوادر العمل الوحدوي المغاربي في اطار برامج الحركات الوطنية المغاربية .

ب– المراجع

–صبيحة بخوش ,اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (2008/1989) يعتبر هذا الكتاب من المراجع الهامة في معرفة معوقات عمل الاتحاد المغاربي والسبيل لتفعيل الاتحاد

– جمال عبد الناصر مانع , اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية استفدت منه فيما يخص الرهانات

ج – المجلات

- لعجال محمد امين ,معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك استفدت من هذه المجلة فيما يخص الحلول المقترحة لتجاوز المعوقات

د – الرسائل الجامعية

- مؤمن العمري ,شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني ,دكتوراء في الحديث والمعاصر
- رقية بلقاسمي ,التكامل الاقليمي المغاربي ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,هذه الرسائل و الاطروحات اعطت لنا صورة شاملة واضحة لمختلف جوانب الموضوع

❖ **صعوبات البحث:**

إن أي بحث لا يمكنه أن يخلو من بعض الصعوبات التي تواجهه عند عملية انجازه خاصة عند الخوض في المواضيع التاريخية الشائكة فقد تكون عائق كبير يقف أمام الباحث ومن بين هذه الصعوبات:

- قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على الوثائق من مصدرها الأصلي وتشتها ووجودها في أماكن مختلفة.
- أغلب المراجع تزودنا بمعلومات سطحية وبإختصار واضافة إلى احتواء هذه المراجع على نفس المعلومات المراد توظيفها.
- تضارب الآراؤ واختلافها في مثل هذه المواقف حول موضوع الدراسة.
- طبيعة الموضوع وحساسيته وتشعبه واحتوائه على محطات حساسة وجب التعامل معها بحذر حتى لا نجانب الحقيقة التاريخية ولا نمس بمصداقية البحث.

الفصل التمهيدي:

مقومات بناء اتحاد المغرب العربي

- المقومات السياسية
- المقومات الاقتصادية
- المقومات الثقافية

1 – المقومات السياسية:

المغرب العربي هو عبارة عن كتلة جغرافية واحدة لها نفس الخصائص العمومية، كانت هذه الكتلة قد باشرت تكوينها التاريخي الموحد منذ بداية التاريخ، وأصبحت من استشارات الفتح الإسلامي القياسية وحدة حضارية.

أ- أصل التسمية:

عرفت المنطقة التي تشملها الدراسة عدة تسميات منها " عبارة بلاد المغرب " التي أطلقها العرب المسلمون على البلاد والتسمية في حد ذاتها فلكية وجغرافية وتعني جهة غروب الشمس، بالنسبة لبلاد الحجاز عهد الإسلام.

ومن المؤرخين العرب الذين استعملوا كلمة المغرب العلامة عبد الرحمن ابن خلدون وعنى بها المنطقة التي حددها من الناحية الطبيعية بتضاريسها من المغرب الأقصى إلى مصر حاليا (من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر) وحدد من الناحية البشرية في المنطقة مواطن سكانها البربر[1].

وكان الجغرافيون العرب يدخلون إقليمي مصر وبرقة ضمن بلاد المغرب كذلك وأطلقوا تسمية " جزيرة العرب " على المنطقة، وهي التسمية التي ذكرها ابن خلدون كذلك، وقال أن معاصريه من العرب المسلمين كانوا لا يدخلون إقليم مصر ولا برقة في تحديدهم لمنطقة المغرب العربي، التي تشمل المغرب الأقصى والمغرب الأوسط وإفريقيا (المغرب الأدنى) وكان المغرب عندهم جزيرة أحاطت بها البحار من ثلاث جهاتها كما تراه وأما العرف الجاري لهذا العهدين سكان هذه الأقاليم فلا يدخل فيه إقليم مصر ولا برقة، وإنما يختص بطرابلس وما وراءها إلى جهة المغرب في هذا العرق لهذا العهد[2].

هذه المنطقة التي حددها ابن خلدون في عصره، هي التي تشملها هذه الدراسة أي المغرب العربي الحالي بأقطاره والثلاثة (تونس والجزائر والمغرب الأقصى) أي المغرب الأطلسي إن

---

[1] محمد بلقاسم، "**وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا**"، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ،ص20.

[2] احميدة محمّد السنوسي، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الاقليمية والاجتماعية والسياسية**، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1999 ،ص ص 23. – 24

صح التعبير، مع بعض الإشارات إلى ليبيا (طرابلس الغرب) وموريتانيا (بلاد شنقيط) وهما القطران المنتميان إلى المغرب العربي سياسيا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن 20، وتظل الصحراء الغربية مشكلة تعيق الوحدة المغاربية منذ سنة 1975[1].

الفترة (1910–1964) لم تكن تشمل فكرة وحدة المغرب العربي، سوى الأقطار الثلاثة: تونس الجزائر والمغرب الأقصى، وهذه الدول هي النواة المركزية للمغرب العربي أما الجانحات الأخرى ليبيا المستقلة منذ 1951 وموريطانيا المستقلة منذ 1960 فإنهما لم تأخذ بعين الاعتبار في المساعي الوحدوية خلال الفترة المذكورة، وكأن الأولى نظر إليها على أساس أنها تابعة للمشرق العربي، والثانية تابعة لإفريقيا السوداء غير أننا وجدنا رجال الحركة الوطنية في المغرب العربي قد أدرجوا ليبيا في نشاطاتهم ضمن المنطقة في أفكارهم الوحدوية في إطار مفهوم الجامعة الإسلامية.

ب –الإطار الجغرافي لدول المغرب العربي:

وتقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15°–37° شمالا وخط الطول 16° – 25° شرقا وتشرف على الجناح الغربي للوطن العربي[2]

تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم. وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي وتضم منطقة المغرب العربي الدول الخمس التالية: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا[3].

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا تطل على البحر البيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا وتونس وليبيا شرقا المغرب غربا.

[1] محمد بلقاسم ، المرجع السابق، ص21.

[2] عبد الفتاح المقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، القاهرة مكتبة مدبولي ،1994 ، ص 15.

[3] محمد الازهر سعيد السماك ،الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار الامل للنشر و التوزيع 1998 ، ص 130.

وتقع ليبيا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين يحدها من الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الابيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم من الجنوب النيجر وتشاد.

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1300 كلم يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن المغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كلم والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الاطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا فتقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية بعدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السينغال ومن الشرق مالي ومن المغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم[1]

فموقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتناقص دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأوروبية المعاصرة هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام وتتفتح على اوروبا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية[2].

[1] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 22، ص23.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق، مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، 04** بيروت، دار الغرب الاسلامي، 2000، ص411.

ج –الخصائص الطبيعية:

يمتلك المغرب العربي واجهة بحرية خضراء من طبرق إلى أغادير، تمتد على مسافة 5000 كلم، محاذية للبحر الأبيض المتوسط إلى طنجة وعلى مسافة 700 كلم من طنجة إلى أغادير على المحيط الأطلسي، ثم تصحيح الواجهة الصحراوية جراء إلى مصب السينغال على مسافة 1500 كلم جنوبا.[1]

تهيمن جبال الأطلس على الشمال الغربي للمغرب العربي مكونة حاجزا بين الساحل المتوسطي والصحراء، وتشغل الصحراء إلى الجنوب منها 80% من الإقليم المغاربي، أما المنطقة الانتقالية بين الجبال والصحراء على الخط الساحلي الذي بفصل الجبال عن البحر، تتمركز أهم الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب العربي، أما تظلم جبال الأطلس الواسعة فتمتد على طول 2400 كلم من مصب وادي سوس في الجنوب الغربي للمغرب الأقصى إلى رأس بون (cap bon) فخليج قايس في الشمال الشرقي لتونس، وتصل أعلى قمة هذه السلسلة المهمة في جبل طويقال إلى 4165 م بالأطلس الأعلى في المغرب الأقصى، وسلسلة الأطلس وسلسلة الأطلس الأعلى منفصلة عن الأطلس الأوسط في الشمال بوادي ملوية الذي يصب في البحر المتوسط غير بعيد عن الحدود الجزائرية، وبالأطلس المقابل في الجنوب الغربي بوادي سوس، الذي يجري باتجاه المحيط الأطلسي ليصب جنوب أغادير، أما الأطلس التلى فيمتد من جنوب طنجة إلى بيروت، وأعلى قمة جبل ليد يمين في شمال المغرب الأقصى، لتذهب هذه الجبال منطقة إلى منطقة بني خبير بتونس أما البعض فيحددها في سلسلة الساحل الشمالي الجزائري وإلى الجنوب من اتل تأتي مرتفعات الأطلس الصحراوي بين السهول العليا الجزائرية والصحراء الكبرى، وتمتد إلى الشرق لتمر عبر جبال الأوراس والظهر التونسي (بجبل شهام 45544م)، تتسرب من هذه الجبال عدة أودية، بعضها يصب في البحر الأبيض المتوسط وبعضها في المحيط الأطلسي والبعض الآخر

[1] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 22.

يتجه حول الصحراء، تجري هذه الأودية عبر سهول ضيقة وخصبة في المناطق الساحلية (مجردة بتونس والشلف بالجزائر) وفي السهول العليا وشبه جافة في الأراضي الداخلية[1].

أما المنطقة الخصبة المجاورة للبحر المتوسط في ليبيا فهي محدودة وتشمل منطقة طرابلس في الشمال الغربي وحزام ضيق على الساحل تخترقه عدة مصاب (كجبل الأخضر) وفي الشمال الشرقي منطقة برقة، ومنطقة طرابلس وبرقة يفضلها خليج سيرت الواسع، الذي تحاذيه صحراء سيرت وهي جزء من الصحراء الكبرى التي تمتد إلى المحيط الأطلسي، وتخطي الصحراء كل منطقة الصحراء الغربية وأجزاء كبرى من موريتانيا والجزائر وليبيا وتمتد إلى مناطق مصر الشرقية وإلى السودان والمناطق شبه الجافة لدول الساحل (التشاد والنيجر ومالي والسينغال) وهي أكبر صحراء في العالم[2].

قاعدتها رسوبية متأكلة، بتضاريسها عدة منخفضات (كتافيلالت بالمغرب الأقصى) تقطعها خلال (كالندب وتادمايت والطاسيلي) أو بعض الجبال البركانية المنفصلة.

يتسم مناخ المغرب العربي بالتنوع فالصيف معتدل الحرارة والشتاء قليل البرودة وهذا راجع لوقوع الاقليم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (المناخ المتوسطي) غير أن المناخ المتوسطي بتغير تدريجيا في المناطق كلما توغلنا جنوبا، حيث المناطق الصحراوية، ومناخها معروف بالحرارة الشديدة والأمطار شبه منعدمة وهذا باستثناء موريتانيا لموقعها الصحراوي، حيث تسيطر عليها الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق وتنزل في المناطق المطلة على السواحل المحيط الأطلسي[3].

[1] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص,25,24

[2] نفسه ,ص ,21

د-النمو الديمغرافي لسكان المغرب العربي :

عدد سكان المغرب العربي حوالي 70 مليون نسمة خلال سنة 1997 سكانه متمركزون أساس في المغرب الأقصى والجزائر، وتأتي بعد ذلك من بعيد تونس ثم ليبيا وموريطانا والصحراء الغربية، وقد ازداد عدد سكان المغرب العربي خلال 30 سنة الأخيرة من القرن 20 بنسبة 3% في نموه الديموغرافي 2% في كل دول المغرب تقريبا، غذا سجلت نسبة قياسية ليبيا 3.5% وبصفة مجملة فإن عدد سكان المغرب العربي ستضاعف خلال 25 سنة المقبلة.

وأن 40% من سكانه أقل من 15 سنة كان عدد سكان المغرب العربي التقليدي إن صح التعبير تونس الجزائر والمغرب الأقصى 70 مليون/نسمة سنة2001.

ومختلف الدراسات الاستشرافية الديموغرافية تقول أن عدد سكان هذه البلدان الثلاثة سيكون 95 مليون/نسمة سنة 2025، هذه المجموعة الجغرافية تقع في الجنوب من أوروبا تتربع على مسافة 3.25 مليون كلم2 أي 3 مرات مساحة كل من فرنسا إسبانيا وإيطاليا مجتمعة، وعدد سكانه أقل ب 2.3 مرات عدد سكان أوروبا المقابلة وكثافة سكانه أقل بكثير مما هو عليه في أوروبا: أقل من 15 نسمة في كلم2 في الجزائر وأكثر من 40 في المغرب الأقصى واقل من 60 في تونس، وتمركز السكان يلاحظ عليه عدم التوازن، ذلك لأن 2.5 مليون كلم2 هي مناطق صحراوية أما في المغرب العربي السياسي الحالي، بإضافة ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية فإنه يتربع على مساحة قدرها 6044600 كلم.[2].[1]

تتميز المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني المتزايد حسب الجدول الموالي وتعد سوقا تجاريا واستهلاكيا مهما[2].

الجدول: تطور عدد سكان المغرب العربي 2011/1960 الوحدة = مليون نسمة

[1] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 22.

[2] جسيمية عامر، **الجوانب السيئة للنظام التجاري متعدد الأطراف في اطار متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية، دراسة دول المغرب العربي أنموذجا**، رسالة ماجيستير جامعة سطيف، 2012، ص 182.

الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريطانيا	المجموع
سنة 1960	1.3	4.2	10.8	11.6	1.0	28.9
1991	4.5	8.0	26.0	26.0	2.0	66.8
2011	6.6	10.6	35	32	3.3	84.5

إن هذا التباين يساعد على التقارب والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي، فيمكن الجمع بين من يتوافر لديه عنصر العمالة من التعاون لتحقيق منافع كثيرة لجميع الأطراف.

إن المجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والانتاج وتوفير امكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع، مع امكانية الاستفادة من خبرة الطاقة البشرية المهاجرة والعاملة في أوروبا والوم أو كندا ومع توفير الظروف المناسبة من شأنه ان يضحي تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مخل مقدرتها على المنافسة المتعلقة بالأجور[1]

يوفر الثقل الديمغرافي لمنطقة المغرب العربي عاملا هاما للوحدة والتطور إذا نجحت الدول المغاربية في تجاوز المشاكل المرتبطة به[2].

هذا من ناحية ومن ناحية آخري العنصر البشري المغاربي متجانسين في عمومة ومعروف بحيوته ونشاطه ولا توجد بينه فوراق بيئية أو حضارية مما يعتبرا عاملا مساعدا على قيام الوحدة[3].

---

[1] صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي، الامكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، بحوث وأوراق، عمل الملتقى الدولي، المنعقد يوم 8-9 ماي 2004، كلية الاقتصاد جامعة سطيف، الجزائر، ص9.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاشي**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 03، سنة (1986)، ص53.

[3] أحمد محمد بن فريحة، **المغرب العربي بين الوحدة والتوحيد**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد03، 1986، ص37.

2 – المقومات الاقتصادية

تمتلك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصاداتها والانتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وامكانيتها وبالتالي خلق فرص العمل الشريف لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال.

- **التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة:**

يستحوذ المغرب على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب وتونس تمتلكان امكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها وامكانيات سياحية هائلة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنجنيز[1] ولا ذهب اضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط وحسب الاكتشافات المعينة بالتنقيب على شواطئها فهي تنتج ثلاثة أرباع الانتاج المغاربي من الحديد أي تعد من أمثل دول العالم في الاحتياطي العالمي[2].

ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا الاعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم وتعتبر ثاني أكبر مصدر له وتمثل رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي.

- **توافر رؤوس الأموال بشكل هائلا:**
- إن المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا يجب أن يستفاد منها في تنمية المنطقة ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والبشري بدلا من تكديسها في مصاريف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى.

---

[1] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7–8 نوفمبر 2007، ص10.

[2] عادل موساوي، عبد العلي حامي الديني، **التفاعلات الاقليمية المحلية الاسلامية**، المغرب العربي، جامعة محمد الخامس، المغرب، د س ن، ص379.

- **اتساع نقاط السوق المغاربية:**

يضم المغرب العربي عدد من السكان ينازع 80 مليون نسمة ويتوقع أن يصل غلى 100 مليون نسمة في عام 2010 مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.

- **التحسين في الأوضاع الاقتصادية:**

لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة استقرار ملحوظا في أوضاع اقتصاداتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، استقرار في أسعار صرف العملات احتياطاتها خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات وتوفر الأوضاع المستقرة نسبيا الظروف الملائمة والوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود[1].

3- المقومات الثقافية:

تمتلك دول المغرب العربي مقومات حضارية وحدوية كثيرة تساعد على قيام وحدة مغاربية حقيقية وتتمثل هذه الدعائم في وحدة الدين واللغة ووحدة الثقافة والتاريخ المشترك.

[1] محمد الشكري، المرجع السابق، ص11.

- اللغة العربية:

تعتبر اللغة العربية في المغرب العربي أكثر من وسيلة اتصال أو تفاهم حتى إن تعدد اللهجات والمجتمع الاقليمي للمغرب العربي فإن استقرار اللغة العربية إلى المنطقة به كانت نتيجة كونتها العبادة والثقافية والفكر فدخول اللغة العربية إلى المنطقة (المغرب العربي) وانتشارها فيها مرتبط بانتشار الاسلام واعتناق السكان للدين الاسلامي وفي منتشرة منذ أكثر من نصف قرن من بدء الدعوة المحمدية في منطقة المغرب العربي وفي هذا الاطار يقول علال الفاسي زعي حزب الاستقلال المغربي "اللغة العربية التي نتحدث بها اليوم في جميع شؤونها الدينية والدنيوية واحدة هي لغة الضاد التي تتفرد دائما بأن لنا فيها من النبوغ والقدرة ما تتفوق به أحيانا على غيرنا من أبناء عمومتنا في المشرق[1].

ولذلك نجد جل الدساتير المغربية قد أكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة بوصف اللغة العربية من المقومات الأساسية التي تعتبر عن وجدان الشعوب المغاربية، والملاحظ أن هذه الدساتير أكدت على رسمية اللغة العربية دون أن تقرنها بلغة أخرى اضافة أنها أداة للتعامل الرسمي وأداة للترابط بين الشعوب المغاربية [2] وفي هذا الاطار لا يمكن تجاهل دور الاحزاب الرسمية والعريقة في تحديدها لدوائر الانتماء كالعروبة، الاسلام والمغرب العربي والوطن العربي وبالخصوص المقوم اللغوي فهذه الانتماءات هي التي تطرح هوية الانتماء القطري[3].

2- الدين: يعتبر الدين الإسلامي أول دعاية أساسية للوحدة المغاربية[4].

---

[1] عبد الله بلقزير وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1947-1986 محاولة في التأريخ**، بيروت، مركز الدراسات العربية ,1992، ص176.

[2] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص37.

[3] عفيف البوني، **الوعي القومي والاحزاب السياسية في المغرب العربي**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة المغربية، 1986، ص213.

[4] Bruno etienne, lunite maghrébine a lépreure des politiques étrangeres nationals annuaire de afrique du nord vol 09 (1971)p86

فقد دخل المنطقة في القرن السابع ميلادي وهو من أهم عناصر التوحيد إذ أضاف عدة عوامل حضارية لحدة المغرب العربي من عقيدة ولغة وثقافة وقيم أخلاقية وعادات وعمران وارتبطت بتاريخ مشترك مع الدول الإسلامية وأصبحت جزاء لا يتجزأ من دار الاسلام وهذه القيم أصبحت خصائص حضارية ثابتة لا تزول كما كانت هناك وحدة مذهبية تبلورت في انتشار العقيدة السنية والمذهب المالكي[1].

فالمغرب العربي يخلو من التعدد الديني باستثناء بعض المجموعات اليهودية في المغرب الأقصى فالإسلام دين الجميع وقد حماه ذلك مما يمكن أن ينشأ عن مثل هذا التعدد من نعرات وفتن طائفية أصبحت من سمات الواقع الدولي المعاصر[2].

يمكن القول أن اللغة العربية والدين الاسلامي من أهم المقومات الحضارية للوحدة في المغرب العربي[3].

التاريخ المشترك:

وحدة التاريخ تعتبر عامل أساسي في قيام الاتحاد إذا يعد التاريخ وعي الأمة وذاكرتها الحية، والشيء الذي ميز منطقة المغرب العربي أن شعوبها عاشت أحداث مشتركة في السلم و الحرب وعرفت نفس المصير عبر التاريخ فتعاملت مع الفنيقين وتعاطفت معهم في التجارة بشكل واسع وتعرضت للاستعمار الروماني والوند الي والبيزنطي عدة قرون واستقبلت الفتح الاسلامي وآمنت بالدين الاسلامي وشاركت بقسط كبير في اقامة صرح الحضارة العربية وواجهت تحديات الغرب الأوروبي المسيحي الحاقد طوال قرون العصر الحديث إلى أن وقعت تحت سيطرته ابتداء بالجزائر عام 1830[4] ومنه يمكن القبول أن التاريخ المشترك عنصر أساسي في قيام الوحدة.

---

[1] محمد الميلي، وحدة المغرب العربي، مجلة المستقبل، العدد 490 ماي 1986، ص 20

[2] عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص380.

[3] Nauredine sraieb, politiques culturelles nationles et untié maghresine ammuairee de l'afrique du mord, vol 09 (1971)p101.

[4] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص510.

وحدة ثقافية:

الثقافة كان لها دور كبير في بناء الوحدة المغربية عبر المراحل التاريخية[1] فشعوب منطقة المغرب العربي يشتركون في معظم العادات والتقاليد كالمراسيم الدينية وغيرها ويتحركون بقوة للدفاع عن عقيدتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم قد تصل إلى حد العنف والثورة، وقد زاد التواجد الأوروبي في المنطقة احساسا بهذا الشعور، حيث اقتنع الساسة أن الوحدة هي الأساس للوقوف في وجه الاحتلال[2].

وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج اشمل بين شعوبها وهو ما يسهل من اقامة أسس التبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي[3].

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي نداء المستقبل ،ط2 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص138.

[2] لخضر عواريب، جمعية **طلبة شمال افريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، (1927–1955)** رسالة ماجيستير، الجزائر، 2007، ص29.

[3] عادل موساوي، المرجع السابق، ص380.

الفصل الأول:

مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي 1919-1958

❖النضال الوحدوي المغاربي بعد الحرب العالمية الأولى

- جذور العمل الوحدوي للمغرب العربي
- تأسيس نجم شمال افريقيا 1926
- جمعية طلبة شمال افريقيا

❖ نشاط الوطنيين المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية

أولا: مرحلة النضال السياسي

1- جبهة الدفاع عن افريقيا

مؤتمر المغرب العربي

أ. مكتب المغرب العربي

ب. لجنة تحرير المغرب

ثانيا: مرحلة الكفاح المسلح

- جبهة الاتحاد والعمل المغاربية 1952
- بيان أول نوفمبر 1954
- مؤتمر طنجة 1958

1- النضال الوحدوي المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية

أ / جدور العمل الوحدي للمغرب العربي

ظهرت النواة الأولى للعمل الوحدوي المغاربي في مطلع القرن 20 امتداد لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي حيث نشأت في البداية حركته الشباب التونسي سنة 1907، ثم حركة الشباب الجزائري في نفس السنة، وأخيرا حركة الشباب المغربي سنة 1919[1].

– وأول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو علي باشا حامية[2]، وميديه للمقاومين الجزائريين واتصال برجال الحركة في مراكش، واسس أخوة محمد باشا حامية[3] بجنيف اللجنة التونسية الجزائرية وأصدر مجلة المغرب في سنة 1916 لتدافع عن قضية تحرير المغرب العربي كله.

كما أنشأ الوطني المغاربية مع بعض العناصر المتواجدة بالمشرق وأوروبا جمعيات ونوادي، وشاركوا في مؤتمرات دولية طالبوا فيها باستقلال دول المغرب العربي[4] غير أن ظروف ح ع 1 ومضايقة السلطات الاستعمارية لهم من ناحية أخرى أضعفت العمل الوحدوي بالداخل ودفعتهم إلى نقل نشاطهم إلى باريس وهنا انبعثت الفكرة من جديد وسجلت في برامج العديد من الجمعيات[5].

---

[1] جيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900–1954)**، تر عبد القادر بنى حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص17.

[2] **على باشا حامية:** (1876– 1918) ولد بتونس من أصل تركي التحق بسلك المحامات كان له نشاط سياسي في صحيفتي التونسي، والاتحاد الاسلامي اللتان أسسهما في 1907–1911 أصبح قائد الحركة للشباب التونسي أبعدته فرنسا ليستقر في اسطنبول توفى 1918، للمزيد أنظر علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس،1986 ص147.

[3] **محمد باشا حامية:** (1881–1921) ولد بتونس من أصل تركي انخرط بكلية الحقوق في باريس، عمل بسلك المحاماة بتونس له ثقافة مزدوجة، للمزيد أنظر: محمد بلقاسم الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، (1910–11954)،ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع 2013، ص65.

[4] محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا ,المرجع السابق، ص62– ص64.

[5] محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال في وحدة المغرب العربي**، "ندوة" ، بيروت، جانفي، 1987، ص 18.

ب / تأسيس نجم شمال افريقيا 1926:

ظهرت رسميا في سنة 1926 حركة سياسية عمالية بأوروبا سميت بنجم شمال افريقيا حيث تزامنت مع اتجاهات الوحدة في المغرب العربي وكان المغرب الأساسي لهذه الحركة أو الجمعية هو وحدة النضال المغربي من أجل تحقيق هدف سامي هو نيل استقلال بلدان المغرب العربي.

نتيجة للضغوطات الكبيرة والسياسات القمعية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر كان لزاما على الحركة الوطنية إما أن تعمل في الخفاء وإما أن تخرج وتلجأ إلى فرنسا تقسها حيث كانت باريس ملجأ للوطني في ذلك العهد بسبب انقسامها هناك من يدعم القضية الجزائرية وهناك من ضدها حيث نظم الجزائريون في فرنسا تجمعات سياسية ومنظمات اجتماعية مدنية وهذا بعقد مؤتمرات صحفية وتوزيع صحف وطنية، فقد عمل الأمير خالد[1] في هذه الفترة على مساعدة الجزائريين من أجل أن يكون لهم تمثيل نيابي وهذا مالم تتقبله السلطات الفرنسية فقامت بنفيه خارج الجزائر وسافر إلى فرنسا 1924، وهناك أسس لجنة الدفاع عن شمال افريقيا حيث تعاون مع التيارات البارزة فدعم ثورة الأمير الخطابي في المغرب الأقصى مقابل اسماع صوت الجزائريين فظل يؤكد على حق الشعب الجزائري بالتمسك بشخصيته العربية الاسلامية وقيمته التاريخية والمغاربية مص في ذلك ومطالبا بتعليم اللغة العربية والتربية الدينية وهذا ما ساهم في بزوغ نجم شمال افريقيا 1926.

كانت أول نواة لهذا الحزب في 1924 حيث عقد أول مؤتمر للعمال المغربية بحضور 150 الذين توصلوا في الختام إلى اعتماد مطالب الحركة الشباب الجزائري كبساط لأرضية العمل فبرزت مجموعة من الأسماء الذين كان لهم الفضل في تأسيس نجم شمال افريقيا أمثال

[1] **الأمير خالد:** حفيد الأمير عبد القادر ولد بدمشق عام 1975م بعد ح ع 1 خاض الكفاح السياسي وأسس حركة اصلاحية تعد بذرة لنجم شمال افريقيا واستمر يناضل حتى وافته المنية بدمشق 1936. انظر عبد الوهاب بن خليف تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال،ط1 دار طليطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 11.

الأمير خالد ومصالي الحاج[1] وجلول فكانت الأعضاء للجنة المركزية 15 كلهم جزائريون وأبرز مطالبهم تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للعمال المغربة ثم تتحول هذه الجمعية فيما بعد إلى حزب سياسي بقيادة مصالي الحاج وهذا بعد الاجتماع الذي عقد بشارع بروتاني بباريس في ربيع 1926 وفي 1927 وصل عدد أعضائه 3000 شخص وفي 1929 وصل إلى 4000 شخص وإذا كانت نشاطات الحزب في باريس قد عبرت عن الاتجاه الشعبي الوحدوي التحرري على صعيد الفكرة والتنظيم والعمل عبر مواقف متعددة[2]، فإن الأفكار والقاعدة التنظيمية وبرامج العمل ونشاطات الحزب داخل الجزائر قد أوضحت بشكل جلي هذا الاتجاه الوحدوي وتمثلت فيما يلي:

- التأكد على الشخصية العربية الاسلامية بالاعتماد على التراث العربي وقيمة لشحذ الوعي الوطني واستنهاضه والدعوة إلى التحرر والاستقلال للمغرب العربي[3].

- العمل من أجل توحيد الحركة الوطنية في المغرب العربي.

- العمل على توحيد أقطار المغرب العربي، لأن ذلك يعد طريق التحرر وفي هذا المجال أشار مصالي الحاج بالقول " إن وحدة وتفاهم هذه العناصر الثلاثة، الجزائريون والمغاربة والتونسيون تقودهم إلى التحرر".[4]

إن الاتجاه الوحدوي في فكر ونشاطات حزب (النجم) داخل الجزائر يبدو واضحا في مرحلة الثلاثينيات، حيث دعا إلى وحدة المغرب العربي وأكد على وحدة النضال المغاربي ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية بتنظيم مظاهرات كبيرة تضامنا مع الشعب التونسي وحزبه

---

[1] **مصالي الحاج:** ولد 6 ماي 1898 مؤسس الحركة الوطنية ومؤسس اول حزب سياسي في الجزائر تزعم الحركة الوطنية ونادى بالاستقلال التام. أنظر:.عاشور شرفي قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962،تر عام المختار، دار القصبة للنشر، الجزائر 1997، ص 314

[2] محمد قنانش، **نجم الشمال الافريقي 1926- 1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 41.

[3] ا محمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز الدراسات الوحدة الوطنية (بيروت 1994)، ص284.

[4] محمد حربي، **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1918-1945**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية (بيروت 1987)، ص73.

الحزب الحر الدستوري، عام 1934 وفي تقديم برنامج[1] (المطالب المستعجلة) لحكومة الجبهة الشعبية في باريس عام 1937 حيث طالبا فيها بحقوق الشعب في المعرب العربي في المجالات كافة وتضامنت معه لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالي المغرب، وواصل الحزب نشاطه باسم حزب الشعب، منذ عام 1937 واتخذ من بعض الوجهات الثقافية والاجتماعية كجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين مجالا لنشاطه الفكري وأسلوب عمله حيث عبرت هذه الوجهات الطلابية المغربية التشكل الاجتماعي والأفكار والأهداف الاقليمية والعربية والاسلامية التي ظهرت منذ الثلاثينيات عن أفكار وتوجهات وحدوية ومغاربية عربية واسلامية[2].

ج/ جمعية طلبة شمال افريقيا 1927:

من الملاحظ أنه منذ تأسيس ودادية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بالجزائر سنة 1919م والتي تحولت فيما بعد إلى جمعية الطلبة حددت كهدف لها جمع شمل طلاب شمال افريقيا وتسهيل الاحتكاك والتقارب بينهم، وبذل كل ما في وسعها لمساعدتهم ماديا وأدبياي لمواصلة دراستهم.

لقد كان بإمكان الطلبة الجزائريين أن يؤسسوا منظمة طلابية خاصة بهم لكننا نجدهم سابقين إلى فكرة المغرب العربي من خلال تأسيس هذه الوادية ولعل السبب في ذلك يرجع أن اتجاههم المغربي الإسلامي الذي كان أقوى لديهم من اتجاههم المحلي الضيق.

وكانت هذه الودادية من البداية شاملة لأقطار المغرب العربي كافة[3].

إن البحث هن جذور فكرة المغرب العربي يعود بنا إلى قيام الدولة المتحدية (1147-1269) التي استطاعت بنجاح أن تجمع شمل أقطار المغرب العربي وتوحدها تحت نظام إداري وسياسي لفترة زمانية معينة.

---

[1] أنظر الملحق رقم 02 ,ص 97

[2] محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2012، ص48-49

[3] رشيد مياد، "**إسهامات جمعية طلبة شمال افريقيا للمسلمين الح وج**، دار شطايبي 2013، بوزريعة، ص.190.

أما مع بداية القرن العرشين نلمس فكرة المغرب العربي الموحد غداة الحرب العالمية الأولى عند المهاجرين الأوائل في جنيف حيث أقدم هؤلاء على تأسيس لجنة الاستقلال الجزائر وتونس في 7 جانفي 1916 وتمثلت مهمة هذه اللجنة في تحرير المنشورات والكتيبات الدعائية.

وبهدف التعريف بحركتهم أسسوا مجلة بعنوان " المغرب " وهي الناطقة باللغة الفرنسية برئاسة السيد: محمد باشا حامية وتعتبر هذه المجلة منبر مطالب لأهالي الدول المغاربية[1].

كما نلمس هذه الفكرة عند العمال المغاربة المهاجرين في فرنسا عندما أقدموا على تأسيس حزب نجم شمال افريقيا سنة 1926 وقد حدد النجم كهدف له منذ التأسيس الدفاع عن حقوق العمال المغاربة والدفاع عن قضية بلادهم المغرب العربي.

إذا كان العمال المغاربة قد رأوا في وحدتهم في ديار الغربة السبيل الأسلم للدفاع عن حقوقهم فإن الطلبة لم يخرجوا عن هذا النهج، فأقدموا سنة 1927 على تأسيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بهدف تفعيل العمل المشترك وتطويره ليكتسب صيغا أكثر تقدما وتضجا في مضمار استثمار فكرة المغرب العربي والتقريب بين نضال الحركات الوطنية بالدول الثلاث، وتجسيد وحدة العمل المغاربي من أجل التحرير وبلورة فكرة المغرب العربي حيث قامت بدور بالغ الاهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية وهذا ما نلمسه من خلال مقررات مختلف مؤتمراته[2].

كان من اهتمامات مؤتمر الجزائر المنعقد سنة 1932 مسألة وتشجيع فكرة الوحدة المغاربية والقومية فكل الطلبة كانت تحدوهم فكرة وحدة المغرب العربي وهذا ما تجسد خلال تدخلات معظم الطلبة أثناء المؤتمر فقد كان خطاب الممثل المغربي عبد الهاي الشرايبي مركز على

[1] رشيد مياد، المرجع السابق، ص، 192.

[2] لخضر عواريب، جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 24، سنة 2016، ص 234 .

هذا الجانب حيث قال: إن وحدة المغرب العربي ترتكز على قواعد متعددة من لغة ودين وعوائد وأخلاق مشتركة والتي هي وحدة أيدها التاريخ وشهدت بها العصور الغابرة كما ختم ممثل الجزائر رشيد بطحوش الدعوة إلى المغرب العربي قوله: على أيدي أمثالكم يا رجال العلم والمستقبل نرجو للشمال الإفريقي إعادة وحدته القديمة التي مزقتها الفوارق الوهمية كل ممزق فليحي العلم وأنصاره[1].

لقد تجاوزت جمعية الطلبة مرحلة التنسيق بين الطلبة لتنتقل إلى مرحلة أخرى أكثر أهمية وهي التنظيم والتأسيس الواعي فقد طالب المؤتمر بتوحيد التعليم في بلدان المغرب العربي، كما أن نهاية المؤتمر الثاني كللت بلقطة تعبر بصدق عن عمق النضال الطلابي الوحدوي وعن المصير المشترك الذي ينتظرهم جميعا، بعد أن قام كل من المنجى سليم نائب عن تونس وعلي الزواش نائب عن الجزائر وعبد الخالق الطواريس نائب عن المغرب وتماسكوا بالأيدي ونادوا جميعا لتحيا وحدة الشمال الإفريقي[2].

كما أن زيارة الوفد الطلابي إلى قسنطينة ولقائهم برائد الحركة الإصلاحية في الجزائر الشيخ عبد الحميد ابن باديس[3] عمقت العمل الوحدوي تحت شعار لا إله إلا الله، عندما كان في توديعهم في محطة القطار وهم يرددون تحيا الجزائر تحيا تونس، تحيا مراكش تحيا قسنطينة يحيا شمال الافريقي.

أكد هذا التوجه لدى الطلبة المغاربة في بعث فكرة المغرب العربي وتجسيدها على أرض الواقع قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع المنعقد بتونس سنة1934 حيث أقر مبدأ الاستقلال المطلق لبلدان المغرب العربي واعتبر المغرب العربي أمة واحدة كما أن الخطاب الذي ألقاه

---

[1] رشيد صياد، المرجع السابق، ص193.

[2] محمد بلقاسم، طلاب وحدة الشمال الافريقي، جمعية طلبة شمال افريقيا، مجلة الرؤية، العدد3، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائر 1997-107

[3] **الشيخ الامام عبد الجميد باديس**(1889-1940) درس بالزيتونة مند سنة1908 وفي سنة 1913 انتصب للتدريس بالجامع الكبير بقسنطينة ترأس جمعية العلماء المسلمين 1931، من رواد الحركة الاسلامية في المغرب العربي عن جياته واثاره انظر محمد الصالح الصديق اعلام من المغرب الوطني،ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر،2007، ص ص، 240-241

الشاعر الجزائري مفدي زكريا والذي ركز فيه على عشر نقاط والتي سميت ب: عقيدة الوحدة لشباب شمال افريقيا دعا فيها إلى توحيد المغرب العربي والعمال بدون هوادة على وحدته.

وأكد كلام مفدي زكريا هذا ممثل تونس السيد المنجى سليم في جلسة ختامية للمؤتمر عندما قال: اب الغاية السامية التي نرمي إليها وحدة: أبناء الأقطار الشقيقة الثلاثة الجزائر، تونس، المغرب[1].

إذن لقد تجاوز المؤتمر الرابع مبدأ إقامة علاقات الصداقة بين طلاب المغرب العربي إلى ميدان بالغ الأهمية وهو العمل على وحدة المغرب، وقد أكد هذا التوجه السيد: الحبيب ثامر[2] رئيس الجمعية في كلمة الافتتاح للمؤتمر الخامس المنعقد بتلمسان سنة 1935 حينما قال: إن غاية المؤتمر هو إحياء وحدة المغرب العربي ومعالمها.

الحضارية العربية الإسلامية متفائلا بمستقبل زاهر للجميع لطلبة في وطن واحد هو المغرب العربي، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الرئيس الشرفي للمؤتمر الشيخ البشير الإبراهيمي[3] والأكثر من هذا المؤتمر ختم أشغاله بالدعوة إلى توحيد الزي واللباس وفي اللهجة في بلدان المغرب العربي.

---

[1] رشيد مياد، المرجع السابق، ص 195.

[2] **الحبيب ثامر** من مواليد 1890 بتونس العاصمة من كبار زعماء الحركة الوطنية التونسية في الار بعد ان ترأس سنة 1935 المؤتمر الخامس لطلبة شمال إفريقيا بتلمسان ثم عاد الى تونس 1938 حصل على شهادة الدكتوراه في الطب قام بمظاهرة شعبية لاطلاق سراح المساجين ترأس الحزب بعد المأطري توفي سنة 13 ديسمبر 1949 باكستان في حادث طائرة أنظر أسم صاء قسطالي فاطمة الزهراء بوزيان النضال السياسي والنقابي في تونس 1946–1956 رسالة ماستر جامعة خميس مليانة 2016–2017 ص26

[3] **البشير الابراهيمي**(1889–1965) من اعلام الفكر والادب في العالم العربي ومن العلماء العاملين في الجزائر وهو رفيق النضال لعبد الحميد بن باديس في قيادة الحركة الاصلاحية الجزائرية ونائبه ثم خليفته في رئاسة الجمعية = = العلماء المسلمين وكاتب تبين أفكار تحرير الشعوب العربية من الاستعمار وتحرير العقول من الجهل والخرافات أنظر مقال عبد الله حمادي ،وقفة مع الشيخ محمد البشير الابراهيمي رواية الثلاثة، مجلة الثقافة العدد87 ماي جوان–1985–ص11

هذا وفي قراءة لمقاطع من نشيد المؤتمر السادي نفسه 1936 ما يؤكد التوجه الوحدوي لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين وانسدادها إلى ما هو مشترك في مسيرة النضال ضد الاستعمار بالمغرب العربي[1].

حيوا إفريقيا، حيو إفريقيا حيو إفريقيا

يا عباد شمالها يبغي الاعتباد شبابها يأبى الاضطهاد

أشبالها تأبى الاستبعاد أين روما وقواها

واستعمارها الشديد أين إسبانيا ودهاه

وصليبها الحقود قد حطمنا أغلالها

واستقلت منها البلاد

ما تمكنت جمعية الطلبة بباريس من لعب دور سياسي وأيديولوجي هام في محاولة تجسيد وحدة المغرب العربي لا على الصعيد الطلابي فحسب بل تجاوزته إلى المستوى السياسي عندما استطاعت بتاريخ 22 فيفري 1937 أن تجمع في مقرها الرئيسي في باريس زعماء المغرب العربي الحبيب بورقيبة[2] ممثلا عن تونس، ومصالي الحاج ممثلا عن الجزائر والسيد: خلطي[3] ممثلا عن المغرب الاقصى وهذا بحضور

[1] رشيد مياد، المرجع السابق، ص196

[2] **الحبيب بورقيبة** ولد 3اوت 1903تحصل على شهادة الحقوق سنة1928م بفرنسا اسس حزب الدستور التونسي الجديد سنة 1945 وفي 1955جوان وقع اتفاقية بين تونس وفرنسا وفي 25جويلية 1957الغى سلطة الباي واعلن النظام الجمهوري واصبح رئيس الجمهورية التونسية الى غاية الاطاحة يه من طرف الجنرال زين العابدين بن علي في 7نوفمبر 1987 توفى عام 2000، انظر الصادق الزملي،اعلام تونيسيون تقديم عماري الساحلي،ط1 دار الغرب الاسلامي،بيروت لبنان،ص،ص 204،203

[3] **السيد خلطي**، سياسي مناضل مغربي ولد 1889 بمدينة فاس المغربية يعد من الشخصيات المثقفة والمنادية بالفكر الاصلاحي المغربي،مثل المغرب في المجر من خلال تمثيله للتنظيمات الطلابية المغربية . انظر عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق،ص 146

الأمير شكيب أرسلان[1].

مما سبق نستطيع القول أن جمعية الطلبة المسلمين مثلت لحظة متقدمة في ضمار الدعوة على إحياء فكرة المغرب العربي ليس على المستوى الشريحة الطلابية فحسب بل تجاوزت ذلك إلى المستوى السياسي، ومنها أيضا تكونت فكرة المقاومة لدى الشريحة الطلابية ضد السيطرة والقمع الاستعماري وانعكست إرادتها من أجل الاستقلال بلدان المغرب[2].

2- النضال المغاربي المشترك بعد الحرب العالمية الثانية

أ- مرحلة النضال السياسي

1 جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية:

1- تأسيسها:

تكونت عام 1944 هيئة عامة لجمع الشمل وتوحيد الراي والكفاح سميت جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية تحت رئاسة العلامة الجليل محمد الخضر حسين[3] وسكرتارية الأستاذ الفضل الورثلاني[4] وضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي ومن جميع الهيئات والاحزاب ووضع قانون أساسي بهدف الدرجة الأولى إلى استقلال هذه البلاد استقلال تاما ووحدة شاملة فيها، فأبلت هذه الجمعية بلاء عظيما في سبيل تنمية روح الاستقلال والوحدة في

[1] **شكيب ارسلان**، ولد سنة 1969 ينتمي الي عائلة عريقة تعلم القراءة والكتابه وحفظ القران وهو في سن 5 من عمره ثم دخل مدرسة الامريكيان فنال قسطا من العلوم واللغة الانجليزية ووقف حياته في الدفاع عن القضية العربية في عصبة الامم بجنيف اصدر جريدة الامة العربية وتوفي عام 1946 , انظر مؤمن العمري، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح، قسم التاريخ جامعة قسنطينة،2010،ص 39

[2] احمد مالكي،المرجع السابق،ص 227

[3] **محمد الخضير حسين**، ولد في تونس 1976، أصله من الجزائر من عائلة العمري بطولقة، درس بجامع الزيتونية سنة 1904 تولى عدة مناصب منها القضاء، وأنشأ عدة جمعيات منها جمعية النسيان المسلمين، هاجر إلى دمشق ثم ممصر 1922، درس في الجامع الأزهر وترأس جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية، للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي،، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ب ن، 1979.ج3، ص232.

[4] **الفضيل الورثلاني**، ولد سنة 1900 في بلدية بني ورثلان بولاية سطيف اشتغل عدة مناصب منها مساعد للشيخ عبد الحميد بن بادسي 1934 مثل جمعية العلماء المسلمين بفرنسا، وأسس مكتب للجمعية في القاهرة وأسس في المشرق العديد من الجمعيات للدفاع عن قضية الجزائر توفى 1959 بتركيا، للمزيد من المعلومات أنظر، عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و20**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2004 ج2، ص245.

نفوس أبناء المغرب العربي إذا أصبحت كلمة الاستقلال وكلمة الوحدة من التحيات المفضلة عند المغاربة، ومن هنا ابتدأت فكرة إيجاد هيئة جامعة تتناول قضية إفريقيا الشمالية موحدة وكان ذلك يوم أول ربيع الاول سنة 1364هـ الموافق ل 18 فيفري 1944 بالقاهرة، وقد كانت النواة الأولى لتحقيق وحدة النضال المشترك لأقطار المغرب العربي[1].

2- أهدافها ومطالبها:

* السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية واستقلال شعوب شمال افريقيا

* السعي إلى ضم الشعوب إلى الدول العربية

*السعي الى تضامن وتحرير العصبيات وهو أساس دستورها.

* تسعى الجبهة لتحقيق أغراضها بجميع الوسائل المشروعة كإنشاء صحف وفتح أندية وإيجاد قاعدة شعبية لها في مصر وخارجها

* تهدف إلى التمثيل الخارجي لدول شمال إفريقيا من خلال تقديم المكرات ورفع الاحتياجات والأذهان بالخطب والمقالات وتتصل بالشخصيات وما يقومون من نشاط ونشره في جريدتها.[2]

ومن الواضح كذلك أن الجبهة كان من أهدافها تحقيق استقلال المغرب العربي ووحدته محفزة بظهور الجامعة العربية وأمه أن تبقى الشعوب العربية المستقلة قضية المغرب العربي وقد انضم إلى الجبهة مجموعة من المناضلين والسياسيين من تونس والجزائر، المغرب الاقصى وليبيا.

كانت الجبهة في القاهرة قبلة لاستقلال اصرار المغرب العربي باحتضانها لهم بما في ذلك استقبالها لأعضاء مكتب المغرب العربي الذين التحقوا بالمشرف العربي.

وقد وجهت الجبهة عدة مذكرات إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة النظر في قضية شمال افريقيا، تونس الجزائر، المغرب الاقصى حيث قالت الجبهة في احدى مذكراتها " أنه

[1] الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص-ص 275-276.

[2] نفسه ، ص 278.

من الواجب الدول الحريصة على نشر السلام العالمي أن تساعد على انقاذ الشعوب المغاربية من مخالب الاحتلال الفرنسي وتعلن أن العمل على تحرير 30 مليون من العرب المعروفين بالبطولة والوفاء بالعهد هو وسيلة لانضمامهم إلى الدول التي تعمل للسلام العام" كما استعملت الجبهة عدة وسائل لإبلاغ أحوال المغرب العربي إلى الرأي العام الجماهيري والرسمي بالمشرف العربي كإصدار المنشورات والبيانات والمقالات ونشرها في الصحف العربية الإسلامية وإقامة الندوات والمحاضرات وعقد صلات مع الجمعيات المصرية[1].

2 مؤتمر المغرب العربي:

بعد أن تبين للحركات الوطنية في المغرب العربي عدم جدول اعتماد الأسلوب السلمي والسياسي في مطالبتهم للحصول على الاستقلال، قررت اعتماد أسلوب الكفاح المسلح المتحد ضد الاستعمار الفرنسي ومن أجل ذلك دعت الاحزاب السياسية في القاهرة الى عقد مؤتمر لبحث شؤون المغرب العربي، وقد بدأت الاجتماعية التحضرية لعقد المؤتمر في 28 جانفي 1947 تلتها مجموعة من الاجتماعات تقرر فيها بشكل نهائي عقد مؤتمر المغرب العربي يوم 15 فيفري 1947 إلى غاية 22 من نفس الشهر[2]

وقد استمر المؤتمر في أعماله درس خلال مختلف المشاكل القائمة، واتخذ قرارات في غاية الخطوة وقد روعي في المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لحركة من الحركات القائمة في شمال افريقيا حت تتم للمؤتمر صيغة الاجتماعية التي تعطي لقراراته قوة تأبيد الاحزاب يوميته، فمثلت تونس بوساطة مكاتب الحزب الدستوري الجديد في القاهرة ودمشق والجزائر بوساطة مكاتب حزب الشعب في القاهرة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجعية التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، المؤسسات والمواثيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ج2، ص- ص 31-32.

[2] الرشيد ادريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981، ص-ص 44-45.

أما مراكش فقد مثلتها رابطة الدفاع عن مراكش ومعها الوفد المراكشي وافتتح المؤتمر جلساته بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين، تحت رئاسة عبد الرحمن عزام جاشا[1]، وخطب فيها خطبة مهمة قلاه بعدها الأستاذ عبد الكريم غلاب[2] وغيره من الحاضرين وقد كان أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب العربي واتخذ فيه القرارات الآتية:

1- بطلات معاهدة الحماية المقررة على تونس ومراكش، وعدم الاعتراف بحق فرنسا في الجزائر.

2- مطالبة الحكومة المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد

3- ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر

4- أحكام روابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة

5- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء

6- تكوين لجنة دائمة من الرجال الحركات الوطنية، مهمتها توحيد الخطط نحو الكفاح المشترك

7- العمل على توحيد المنظمات العمالية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الاقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا.

8- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها.[3]

---

[1] **عبد الرحمن عزام باشا:** ولد سنة 1893 مصري الأصل وفي سنة 1945 أصبح أول أمين عام لجامعة الدول العربية إلى غاية 1952، شارك في عدة حروب اسس القوات المرابطة وقادها إلى أن أصبح وزير خارجية مصر 1939 انظر عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، المرجع السابق ص362

[2] **عبد الكريم غلاب:** واد بفاس 1922 درس بجامعة القرويين ثم التحق بكلية الأدب بالقاهرة لد دور مهم في تأسيي مكتب المغرب العربي في القاهرة ورئاسة عين في بداية القرن 20 وزيرا مكلف بالإصلاح الاداري، للمزيد من المعلومات أنظر، عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق،ج3، ص531.

[3] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي للطباعة، تيطوان، المغرب، د.س. ن، ص، ص، 375-378.

وقد كان آخر الموضوعات وأهمها التي تناولها المؤتمر وهو ما يرجع للتنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المكاتب المغاربية في مصر، وفي ذلك اتخذ المؤتمرون والقرار الآتي:

إعلانهم عن ميلاد مكتب المغرب العربي الذي تأسس عقب هذا المؤتمر 15 فيفري 1947 ليحل محل الأحزاب المغاربية الموجودة في مصر[1].

أ مكتب المغرب العربي:

بمجرد ما انتهى مؤتمر المغرب العربي قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكانتهم في القاهرة، طبقا لتوصية المؤتمر وأطلقوا عليها مكتب المغرب العربي، وقد اشتمل نظام المكتب على 3 أقسام:

القسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكور في لجمعية عمومية لمدة سنة، له لجان فنية متعددة وقد أصدر المكتب عدة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التي تهم البلاد والتعليق عليها، واصبح مكتب المغرب العربي في القاهرة مطمع أنظار الذين يهتمون بالشؤون المغاربية ويعملون لها، ومقصد الوافدين من شمال افريقيا خصوصا بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرة عبد الكريم الخطابي[2]، ولقد صرحت مجلة فرانس بأن المكتب المغربي العربي أصبح من امتدادات الجامعة العربية أو قسما مكملا لها والحق أنه لولا هذا المكتب لما لمحل تمثيل المغرب العربي في القاهرة[3].

ب لجنة تحرير المغرب العربي:

---

[1] ادريس الرشيد، مرجع سابق، ص، ص، 101-103.

[2] **عبد الكريم الخطابي**، ولد عام 1299هـ في أغادير من بلاد الريف، حفظ القرآن وهو صغير، عين قاضيا في مدينة مليلة، جاهد ضد الاستعمار الاسباني انتصر في معركة أنوال عام 1921 نفي إلى جزيرة شرق افريقيا فزمن السجن إلى القاهرة، اسس مكتب المغرب العربي بها، توفى 1382هـ أنظر: حسين البدوي: **مذكرات الأمين محمد بن عبد الكريم الخطابي**، دار الفكر العربي للنشر، د. س. ن، الرباط، المغرب، ص، ص، 142 – 143.

[3] علال الفاسي، مرجع سابق، ص، ص، 179-180.

تأسسن لجنة تحرير المغرب العربي تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي وأعلن عن ميثاقيها في معظم الصحف المصرية[1] وهو ينص على المبادئ التالية:

* المغرب العربي بالإسلام كان والإسلام عاش وعلى الإسلام يسير في حياته المستقبلية.

* المغرب العربي جزء لا يتجزأ في بلد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على عدم المساواة مع بقية الاقطار العربية.

* الاستقلال المطلوب للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة

* لا غاية تسعى لها قبل تحقيق الاستقلال

* لا مفاوضات مع المستعمر في الجزئيات ضمن نظام الحاضر.

* للأحزاب الأعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات تدع ممثلي الحكومة الفرنسية الإسبانية على شروط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات.

* حصول قطر من الأقطار الثلاث مع استقلال التام لا يسقط عند اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

وقد انتخب الامير عبد الكريم الخطابي رئيسا بصفة دائمة وأخوه محمد عبد الكريم الخطابي وكيلا للرئاسة الأمين العام هو الحبيب بورقيبة فقد انتخبه لمدة ثلاث أشهر، وقد بعث رئيس اللجنة الأحزاب المغربية كلها كتابا يخبرهم فيه بالتأسيس والميثاق[2].

وظل الأمير عبد الكريم الخطابي مواصل عمله الجهادي وهو على رأس لجنة التحرير المغرب العربي بالقاهرة، وكان أول عمل له وبحضور الأمين العام للجامعة العربية أن جمع زعماء الاحزاب وممثليهم في 1951/03/10 تنبو فيها ميثاقا قوميا وقعوه جميعا واتفقوا فيه على عدم الانخراط في الوحدة الفرنسية التي تدعوا إليها فرنسا وعدم قبول سياسية المراحل وإمكان قبول فترة انتقاليه لتصفية النظام الحالي وقدمت لهم مصر الجامعة العربية الدعم

[1] نفسه، ص408.

[2] الرشيد ادريس، مرجع سابق، ص ص 139-142.

اللازم ماديا ومعنويا ومكنتهم من مواصلة نضالهم من القاهرة في مواجهة الاستعمار الواحد بموقف نضالي واحد حتى تتحقق أقطار المغرب العربي استقلالها.[1]

ب /مرحلة الكفاح المسلح

1 جبهة الاتحاد والعمل المغاربية 1952

من المحطات الهامة على صعيد محاولات توحيد العمل الوطني المغاري والتي تضاف إلى تجربة مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير المغرب العربي تلك المحاولة التي ظهرت في 6 جمادى الأول (1371)- 02 فبراير 1952م بمنطقة شتاني بباريس والتي ضمت عدة احزاب سياسية مغاربية شكلت جبهة الاتحاد والعمل المغربية[2].

وبرزت هذه الجبهة في وثت تمثلت فيه الشعوب المغاربية من سياسة الخلافات واستلمت على زوال مشاريع الوحدة، فكانت أول حادث من نوعه في تاريخ الاتحاد والمغاربي ولاريب أن اتحاد الشمال الإفريقي أعظم وسيلة وأقوى سلاح يعتمد عليه في الوصول للغاية التي يجب الوصول إليها والقضاء على الاستعمار بشرط أن يكون المقصود في هذا الاتحاد العمل بجد وإخلاص لتحرير المغرب العربي من جميع الأوضاع الاستعمارية وإيصاله إلى السيادة التامة كما جاء في الميثاق وذلك لا يأتي غلا بالثبات أمام سياسة الترغيب والترهيب التين لا يبخل بهما الاستعمار على الحركات التحررية خصوصا في هذه الظروف.

"إن هذه الجبهة أعظم بشرى توفها الحركات التحريرية المغاربية لشعوبها في الوقت الحاضر، كما أنها تعد ضربة قاسية للاستعمار بالمغرب العربي رغم أن الاستعمار ظن أنها جبهة للدعاية، لا جبهة للعمل، فهو لا يخشى الدعاية كما يخشى الأعمال المتسعة[3].

هذا وقد صادق ممثلو الحركات الوطنية المغاربية على ميثاق جبهة الاتحاد والعمل المغاربية والذي أستهل بمقدمة ما بين فيها محروره الخطيرة التي يعيشها شعب المغرب العربي بفعل

---

[1] أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، ط2، دار شالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص55.

[2] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995، ص 235.

[3] عامر مصباح، **تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص 123.

سياسة وحشية التي يمارسها الكيان الاستعماري الفرنسي وقد تضمن ميثاق الجبهة عدة تعهدات وقرارات نذكر منا ما يأتي:[1]

– تتعهد الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال إفريقيا بما يلي:

* متابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع أنواع الاستعمار والوصول بأقطارها في دائرة ميثاق الأمم المتحدة إلى نظام دول ديمقراطية ممتعة سيادتها.

* تنسيق عملها لتحقيق هذه الأهداف داخل إفريقيا الشمالية في الميدان الفرنسي والدولي.

* البحث دوريا في حالة الشمال الإفريقي على ضوء الحوادث في الداخل والخارج.

*تقرر تأليف لجنة اتحاد وعمل الشمال الإفريقي وإنشاء هيئة أخرى لازمة لتنفيذ هذا الميثاق.

– عن الجزائر: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

– عن تونس: الحزب الدستوري الجديد – الحزب الدستوري القديم

– عن المغرب الأقصى: حزب الاستقلال – حزب الشورى والاستقلال – حزب الوحدة المغربية – وحزب الإصلاح الوطني[2].

2 الوحدة الوطنية من خلال بيان 1 نوفمبر 1954:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954[3] اول برنامج سياسي لجبهة التحرير الوطني حددت فيه أهدافها وأكدت جبهة التحرير الوطني في البيان على ارتباط الثورة بدائرة المغرب العربي والعمل على تحقيق الاستقلال التم ووحدة الشمال الإفريقي وفي هذا الصدد يقول البين " الهدف من عملنا ومقومات جبهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال في اطار الشمال الافريقي".

[1] عمر الحريري، **تأسيس الجبهة المغربية**، جريدة المنار، السنة الأولى، العدد 19، يوم 28 مارس 1952، ص13.

[2] محمد خير الدين، **مذكرات**، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2002، ج2، ص265.

[3] أنظر الملحق رقم3,ص 98

يسجل البيان تأسف الثورة الجزائرية على عدم تجسيد الوحدة المغاربية منذ العدو المشترك الذي ما فتئت تدعوا ليه الحركة الوطنية فيقول البيان " ..... ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الدعي إلى الوحدة في العالم هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة " مبدأي التأسف على ما آلت إليه الأوضاع من انفراد كل قطر بمصيره على حساب وحدة الجبهة المغاربية إن التغير الأول للحركة الوطنية كان تغيرا نحو الوحدة إلى درجة تسمية حركة باسم نجم شمال افريقيا إلا أن هذه الأخيرة لم توفق في تحقيق هذا المطلب عن طريق التنسيق في الكفاح مع الأشقاء، وهذا ما أدركه بيان 1 نوفمبر في تحليله للأوضاع التي ألت إليها الحركة الوطنية ومن جهة أخرى أدرك البيان أن المبدأ وحده مهما كان التعبير عليه غير كاف ولا بد من أن يجسد ميدانيا بجعل الأقطار المجاورة القواعد الخلفية الطبيعية للثورة الجزائرية مهما اختلفت كل بلد وهنا يمكن الدعم الطبيعي الذي ينادي به البيان نوفمبر والذي برهن على واقعيته.

لم ينادي البيان بالوحدة المغاربية الهيكلية والمؤسساتية والبنيوية لأنه أدرك أن الأوضاع مختلفة، فمعركة الأشقاء كانت مختلفة مقارنة بأوضاع الجزائر ولإعطاء هذه النظرة بعدا أعمق أدرج البيان الوحدة المغاربية في اطارها الطبيعي العربي الاسلامي[1] الذي يعرف هو الآخر معاناة الهيمنة والتسلط عند اعتماد هذا التصور خلق البيان مرجعتيه تضامنية للتصور الوحدوي الروحي والثقافي والمصيري مما أعطى دفعا جديدا وأصبحت الشعوب العربية الإسلامية ترفع لسواء وصوت الثورة الجزائرية متيقنة أن المصير واحد بحكم القواسم المشتركة.

لم تقتصر النظرة الوحدوية من خلال البيان على الرقعة الجغرافية القريبة أو على دائرتي الائتمان الحضاري بل توسعت إلى الاقطار والأطراق التي تعاني وبلات الاستعمار في

[1] مولوج فوزية، الوحدة في برنامج وخطط الاحزاب المغاربية الثلاث رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر، 2010–2011 ص 43

افريقيا وآسيا حيث جاء في البيان " في اطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساندن قضيتنا التحررية ..."

ويمكن في الأخير القول أن النظرة الوحدوية تتسم بالموضوعية والعقلانية بعيدة عن تلك المواقف الأيدولوجية والانتمائية مما سمح للثورة الجزائرية أن تتحصل على تأييد متزايد دون أي مقابل والاحتفاظ باستقلالية قرارها حتى ازاء الأشقاء[1].

3 مؤتمر طنجة 1958:

يعد مؤتمر طنجة من أهم المحطات في تنجيد الاتحاد المغاربي الذي كرسته درجة الوهي السياسية ومصالح الشعوب وحكومات المنطقة في أخذا الجزائر استقلالها، أما الجو العام في المنطقة المغاربية غلب عليه التحرك خاصة العلاقات الجزائرية المغربية التونسية، بعد أخذ كل من البلدين الثقفيين استغلالهما، على حساب الجزائر وما زاد الطين بلة خطف الطائرة التي كانت تحمل القادة الجزائريين وإتهام جبهة التحرير الجزائرية للحكومة المغربية على رأسها محمد الخامس بالتواطؤ مع الفرنسيين.

* إلا أن هذه الأجواء الفكرة لم تمنع المغاربة في التفكير من جديد إلى توحيد النضال خاصة بعد توحد كلا من فرنسا واسبانيا لتنظيم عمليات شركة في جنوب المغرب وفي واد الذهب وفي موريتانيا وفي تندوف ضد الجيش التحرير في 1958[2]، إضافة إلى ذلك أحداث سابقة سيدي يوسف 21 فيفري 1958 التونسية التي زادت من متانة التضامن المغاربي الذي سعت فرنسا للإفساد وقد أكدت جبهة التحرير الوطني على إثر هذا الاعتداء عنهما القوى على التعاون مع تونس والمغرب والعمل على تجسيد وحدة المغرب العربي، بدأ التفكير جديا في العمل على مشروع وحدة مغاربية لعقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة هذه الفكرة لم تكن وليدة عام 1958 وإنها راودت قيادات تونس والمغرب منذ أكتوبر 1956 التي

[1] نفسه, ص 87 .

[2] مواوج فوزية ، المرجع السابق، ص 43.

لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصة الجوية الفرنسية، ومن نتائجه: رسم العلاقات المغاربية على أسس ثابتة.

– كان التحضير للمؤتمر من أولويات محمد الخامس حيث سعى في البحث عن سبل تحقيق الوحدة المغاربية التي تخدم شعوب المغرب العربي وبناء على توجيهاته عقدت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بتاريخ 02 مارس 1958 حيث خرجت توصيات مفادها[1] الاستعجال لعقد المؤتمر ودراسة كل الوسائل الخاصة لتدعيم التضامن والوحدة بين اقطار المغرب العربي[2] وتنفيذا لما أوصت به اللجنة التنفيذية ساقر محلا من أبوبكر القادري[3] ومحمد بنائي[4] في 17 مارس 58 إلى تونس لتباحث مع قادة الحزب الدستوري الجديد وقامت بعقد اجتماعات بين الطرفين في (19 و22 مارس 58) وتقرر خلالها عقد مؤتمر في طنجة بالمغرب الاقصى بمشاركة جبهة التحرير الوطني لأجل ذلك سافر عبد الرحمن اليوسفي، إلى قيادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ليعرض عليها اللقاء وإقناعهم بضرورة الحضور، وبقيت الاتصالات والمشاورات مستمرة مين الاحزاب الثلاثة إلا أن وصل إلى المغرب السيد باهي الأدغم وفرحات عباس وبداءة اللجنة التحضيرية للمؤتمر أعمالها يوم 1958/04/25 وبعدها وصلت الوفود الأحزاب المغاربية[5]ومن الوفود المشاركة في المؤتمر شارك نيابة عن

---

[1] زكي مبارك، مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي، الدواعي والخلفيات والمصير، مجلة الذاكرة الوطنبية، العدد 13،2009، ص79

[2] غيلاني السبتي **علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1962/54** رسالة دكتوراه في الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2010، ص183.

[3] **أبو بكر القادري**، ولد سنة 1914 في سلا وتعلم فيها واشتغل بعد ذلك في التدريس سنة 1933 وتصدر قيادة العمل الوطني، كان عضو في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال ومفتش عام انتخب أمين عام للجمعية المغربية للاطلاع انظر: معمر العايب مؤتمر طنجة، دراسة تحليلية، تقييمية، دار الحكمة الجزائر2010، ص، 122.

[4] **محمد بنالي**، ولد سنة 1921 في مكناس كان من البارزين في الاتجاه المغربي للشغل انتخب أمين عام للنقابة وأنتخب رئيس المجلس الوطني الاستشاري دعم قادة النقابين الجناح اليساري بحزب الاستقلال للاطلاع أنظر : معمر العايب، المرجع السابق،126.

[5] مؤمن العمري، **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني** أطروحة دكتوراه في الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2010/2009، ص265.

المغرب الأقصى علال الفاسي[1] رئيس حزب الاستقلال واحمد بن فريج [2]أمين عام حزب الاستقلال، وأبو بكر القادري ومحمود بن صديق، أمين عام الاتحاد المغاربية والفقيه البصري، قائد جبهة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي وحصر المؤتمر وفود ملاحظة من قطر وموريتانيا وفرنسا وأمريكيا.

[1] **علال الفاسي** 1910–1974 زعيم حزب الاسقلال المغربي أقام في القاهرة منذ 1946 أسهم في العمل المغاربي المشترك تحالف مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية من أجل توحيد الكفاح المسلح المغربي الجزائري تخلى عن هذا المشروع بعد استقلال المغرب، نظر : محمد الصالح صديق اعلام من المغرب العربي الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية الرغاية الجزائر 2007، ص ص،758–759

[2] **احمد بن لفريج** ولد عام 1980 شارك في اعمال اللجنة المراكشية 1943، كان من المؤسسين لحزب الاستقلال المغربي تم اعتقاله ونفيه الى كورسيكا، وتم العفو عنه اعتزل السياسة الى غاية وفاته في 14 أفريل 1990، أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية العربية للدراسات بيروت، 1990، ص ص، 88–89

وشارك نيابة عن تونس:

الباهي الادغم امين عام للحزب الحر الدستوري التونسي، والطيب مهري أمين عام وصاعد لحزب الحر الدستوري، وعبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي وعبد الحميد شاكر مدير الحزب الدستوري الحر وعلي البهلاون رئيس بلدية العاصمة تونس، الطاهر بلحوحة أمين عام اتحاد الطلبة، وأحمد التليلي عضو الديوان السياسي لحزب الدستوري الحر[1].

الجزائر: فرحات عباس[2] عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير والشيخ محمد خير الدين عضو المجلس الوطني لثورة المفربة، ممثلي جبهة التحرير بالمغرب.

* وعبد الحفيظ بوصوف، عضو اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني والمسؤول العسكري عن الولاية الخاصة وهران، وأحمد فرنسيين [3] الناطق الرئيسي باسم جبهة التحرير الوطني.

* اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج من أكبر القواعد الممكنة في المؤتمر وفق خطة مدروسة وموجهة ضاعها "عبد الحميد مهري" العرف بشؤون المغاربية اذا قع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استقلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة لحول اعداد جدول اعمال للمؤتمر التوجيهية لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر وقواعده العسكرية في تونس والمغرب حيث تناول جدول عمل المؤتمرين عدة نقاط منها: حرب التحرير الجزائرية.

---

[1] محمد خير الدين، المرجع السابق، 2002، ص187.

[2] **فرحات عباس** 1899–1985 دعاة المساواة والادماج محرراليبلن الجزائري 1943 وفي عام 1956 انحرط في جبهة التحرير الوطني عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيد عام 58 أصبح رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ترأس المجلس التأسيسي 19962–1963 توفي في
ديسمبر 1985 أنظر صالح بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية دار الكتاب الحديث الجزائر 2008، ص ص 715–716

[3] **أحمد فرنسيس**، من قادة احباب البيان والحرية، عضو في المجلس الوطني للثورة 1962/1956، وزير المالية في حكومة بن بلة الأولى 1963/62 للاطلاع أنظر صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص717.

* تصفية رواسب الاستعمار في بلادنا المغرب العربي

* الوحدة المغاربية

* الاجهزة الدائمة لتنفيذ عدة قرارات ندوة طنجة[1]

قرارته:[2]

* حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال

* يعد مشاورة الحكومة في تونس والمغرب أوصت بإضافة حكومة جزائرية

* إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ مقررات المؤتمر.

* اقرار مبدا تقديم مساعدة الجزائريين حيث أخذت النصيب الأوفر للمناقشة باعتبارها قضية المغرب العربي الاساسية وهكذا استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها.

* مساندة الاحزاب المغاربية في تأييدها للشعب الجزائري الذي يكافح من أجل الاستقلال

* قرار حول ادانة الإعانة التي تقدمها الدول العربية لفرنسا مواجهة الثورة الجزائرية.

ووجها هذا النداء إلى الدول كي تكف عن مساعدتها لفرنسا وأعرب المؤتمر عن استياء شعوب المنطقة من هذه الدول وعبر عن أمله في استجابة هذه الدول وأن تعدل عن هذه السياسة التي تتسب في كارثة بالنسبة للسلام والتعاون الدولي[3].

* اصدار قرار حول تصفية الاستعمار في المغرب العربي.

---

[1] نوال جارى، عاطف أحمدي، **مؤتمر طنجة ودوره في تصفية الاستعمار من المغرب العربي**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر 2009-2010، ص 11-10.

[2] انظر الملحق رقم 4 ,ص 99

[3] محمد علي داهش، **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص 212.

* اصدار قرار حول الوحدة المغاربية حيث تتشكل فيه العمل الوحدوي في المؤسسات الوحدوية كما يلي:

1- اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم انشاء المؤسسات الفيدرالية في احتجاجات قمة لا حقة.

2- إنشاء جمعية استشارية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة ثم تقدم توصيات للأجهزة الاخرى للاتحاد.

3- إنشاء سكرتارية دائمة من 06 أعضاء، 02 عضوين لكل دولة حيث تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الاخرى، والسكرتارية مكتبان أحدهم في الرياض بالمغربين 3 الاخر في تونس في مدينة تونسية.[1]

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962 ج2، ط1، دار السبيل للنشر الجزائر، 2009،ص 221-224.

الفصل الثاني:

تأسيس اتحاد المغرب العربي 1989/1964

- ❖اللجنة الاستشارية الدائمة 1964
- ❖قمة زرالدة 1988
- ❖تأسيس الاتحاد المغاربي 1989
- ❖أهداف الاتحاد
- ❖مؤسسات الاتحاد

1- اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب maghreb (الدام):

عاد النشاط المغاربي في المغرب العربي فيما بعد الاستقلال مع فتورة التوتر في خريف 1964 لكن على مستوى وزراء الاقتصاد بإنشائهم للجنة الدائمة الاستشارية للمغرب وقبل مباشرة هذا الموضوع نشير إلى أن المغرب العربي ظل مقتصرا على الدول المركزية الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب الأقصى فيما بين 1910-1964 أما الجانحان الآخران ليبيا (المستقلة منذ سنة 1951) وموريتانيا (المستقلة منذ 1960) فإنهما لم تؤاخذا بعين الاعتبار فقذ نظرا إلى ليبيا على أنها دولة تشبع المغرب العربي وموريتانيا دولة افريقية، لأن بناء مشروع المغرب العربي بعد استقلاله كليا (1962) حاق به الإبهام في عدة البلدان المشاركة ولا يزال غرضا للاستثناء في عدد البلدان المعينة[1].

فكان المشروع عام 1964 يشمل أربعة بلدان معينة باستثناء موريتانيا ثم انحدر إلى ثلاثة بانفصال ليبيا من بداية عهدها الجديد عام 1970 ثم عاد إلى أربعة عام 1975 حيث انسحبت ليبيا العقيد القذافي من "لدام" سنة 1970 وهي السنة التي انتمت فيها موريتانيا إلى اللجنة بصفة ملاحظ ثم بصفة دائمة سنة 1975 أصبح المغرب العربي بداية عقد الثمانيات من القرن العشرين بخمسة دول بعودة ليبيا إلى التكتل ولكن بمفهوم الإرادة الجزائرية بست دول بإضافة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وأخيرا لتسهيل انشاء اتحاد المغرب العربي UMAوضعت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بين قوسين في انتظار الاقتراح العام على تقرير المصير الذي سيحدد مستقبلها.

وهنا نتساءل حول المحتوى التنظيمي للمغرب العربي، فإن مفهوم كتلة الدولة الواحدة الموحدة " الاندماجية " كما يطرحه الفكر القومي العربي في المشرق لم تكن أبدا مطروحة في الفكر القومي للمغرب العربي، هل كان الاقتصار محدودا في اقامة مغرب بالأقطار أو اللجوء إلى فيدرالية أو كونفدرالية مجهزة بتنظيمات متجاوزة للأقطار؟ هل كان الرئيس بومدين محقا سنة

[1] محمد بالقاسم ،وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا , المرجع السابق ص388.

1975 عندما أحل مغرب الشعوب محل مغرب الدول؟ وهناك أسئلة اخرى تطرح: هل يبدأ بناء المغرب العربي بالتعاون السياسي المشترك أم بالتعاون الاقتصادي؟ وهل التنمية الوطنية تسبق الاندماج الإقليمي في المغرب العربي؟ وهل اقتصاديات الأقطار كانت متعارضة أم متكاملة؟ ومهما كان ورغم " الديناميكية " التي كان يشهدها المغرب العربي بعد 1962 لدى زعمائه من حين آخر فإن هذه الإشكاليات المختلفة ظلت مطروحة[1].

لقد اختار زعماء المغرب العربي أخيرا تشييد ما يعرف بالدولة، الأمة (الفكرة القطرية) لكن هل تجاهل هؤلاء الوطنية المغاربية لدى أهالي المغرب العربي؟ هل تجاوزوا حقائق اقتصاديات العالم المتكاملة أكثر فأكثر فيما بينها؟ هل تجاوزوا الاتحاد الدافع للبلدان الصناعية المشتركة فيما بينها في إقامة كتل كبرى، ومنها سوق الدول الأوروبية المشتركة التي يتعامل معها المغرب العربي في حدود 70% من تبادلاته؟

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات السابقة انعقدت بتونس إلى اجتماع بتاريخ 29 سبتمبر وغدة أكتوبر 1964 لوزراء اقتصاد المغرب العربي قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، قد تم التوقيع على " بروتوكول تونس " الذي ينص على بعث اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب (لدام) بتاريخ 11 أكتوبر، وحضر الاجتماع السادة: عبد الله سكته (ليبيا) وأحمد بن صالح (تونس) وعلي محساس (الجزائر) ومحمد الشرقاوي (المغرب)، وبذلك كانت هذه الندوة بمثابة شهادة ميلاد رسمية لتجربة جديدة " الاندماج الاقتصادي " في المغرب العربي ما بعد الاستقلال ولهذه اللجنة في ولادتها أصل في الأمانة المنبثقة عن مؤتمر طنجة وأصل سياسي في اجتماع وزراء خارجية المغرب العربي بالرباط بداية سنة 1963 حيث أكدوا في بيان لهم على بناء المغرب MAGHREB[2].

[1] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 389

[2] نفسه ، ص390.

جاء في نص الترجمة الاقتصادية للأيديولوجية الوحدوية ما يلي: اتفق الوزراء حول أفاق الوحدة الاقتصادية لبلدانهم على ضرورة إقامة نظام علاقات خاصة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية.

لقد قررت ندوة وزراء اقتصاد المغرب (MAGHREB) إنشاء لجنة دائمة استشارية للمغرب ومركز الدراسات الصناعية تجتمع هذه اللجنة على الأقل مرتين في السنة

- المهام:[1]

لتأتي بعد ذلك تحديد مهام " لدام " فالأولى تهدف إلى اقامة التبادل التجاري المميز وتنسيق السياسية الجمركية، وفي هذا الإطار قرورا مبدأ " الأفضلية المغاربية "للمبادلات التجارية وأسبقية التزود المغربي وتنسيق الإجراءات الجمركية في سياسة التصدير.

أما المهمة الثانية فتخص الصناعة في ضرورة تنسيق وإنسجام سياسة التصنيع والتجهيزات الأساسية والبنيات الاقتصادية في الدول الأربع، وخصوصا في قطاعات المناجم والنقل والمواصلات.

أما المهمة الثالثة فتخص العلاقات مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة فالندوة توصي بإعادة تحديد العلاقة في إطار التنمية الاقتصادية العامة لبلدان المغرب وفي إطار سيادته.

وأخيرا العناية بتنسيق واحترام المواقف تجاه السوق الأوروبية المشتركة.

وكيفما كان الحال انعقدت من سنة 1964 إلى 1975 سبع ندوات لوزراء الاقتصاد وكانت دورة " لدام " الثانية بطنجة في 26-27 نوفمبر 1964 وهذه الدورة أولت عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية وبين مختلف الوحدات الصناعية كما اهتمت بقضايا تمويل المشاريع التنمية وتوحيد السياسات في ميدان القوى العاملة والتكوين المهني.

أوصت اللجنة تحت عنوان " التخطيط " على تفعيل لقاءات ضرورية قصد رفع تنسيق خطط التنمية وتحت عنوان آخر هو الانسجام الصناعي استشرفت دراسة مقارنة للمنتجات الفلاحية

[1] محمد بلقاسم , المرجع السابق ، ص، ص 391- 393.

... وبخاصة الزراعية الفلاحية وإنشاء مركز الدراسات الصناعية (CEI) وتميزت بإقرار العمل من أجل تنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية وتمويل مشاريع التنمية المشتركة واعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل والتكوين المهني.

أما دور اللجنة " لدام " الثالثة فانعقدت بطرابلس في 25-27 ماي 1965 وحددت في هذه الدورة ميزانية لدام وتقرر إنشاء وتنظيم مركز الدراسات الصناعية وقدمت توصيات بشأن صناعة الفولاذ والدعوة إلى تكوين لجنة مختصة لدراسة القطاع وتوصيات بشأن قطاع التأمين والمواصلات في ميدان الحلفاء وتنظيم الإحصاءات الصناعية[1].

واهتمت الدورة الرابعة بالجزائر في 11 فيفري 1966 لتدعيم لدام باعتبارها مؤسسة:

1- مركزها القار بتونس (العاصمة).

2- أعضاء اللجنة الرسمين يقومون بمهامهم بصفة مستمرة ودائمة.

3- مقر الامانة حدد بمقر اللجنة "لدام".

4- يعين أمين عام " لدام " من طرف مجلس الوزراء وله المسؤولية المالية والإدارية.

ودرست الدورة الخامة للجنة المنعقدة في 22 - 23 نوفمبر 1967 ما وصلت إليه مختلف ميادين الدراسات الموصي بها، وأعلنت بإنجاز قانون نهائي ل "لدم" خلال سنة 1968 وتم فيها تعيين السيد مصطفى القصري أمينا للجنة وتطرق الاجتماع لتكامل اقتصاد المغرب العربي على أمل تحقيق الوحدة الاقتصادية، واعتبر المشاركون أن نهضة اندماج اقتصاد المغرب العربي تتطلب برنامج عمل في اطار الحل العام واختاروا الحل العام الانتقالي لتحضير ظروف ملائمة للمرور إلى الاندماج المغاربي[2].

وطولت لدام مهمة إنجاز مشروع اتفاق ما بين الحكومات يعتمد مرحلة انتقالية لخمس سنوات في أقصى تقدير وأفاق هذا المشروع تنحصر في عدة نقاط:

[1] محمد بلقاسم، مرجع سابق ، ص, ص394.395

[2] نفسه، ص،396

1- تحديد قائمة للصناعة المعتمدة تكون منتجاتها معفاة من الضرائب، وبحماية مشتركة في كل بلدان المغرب العربي.

2- تحرير خطة التبادل على أمل تشجيع التجارة (البنية المغاربية)

3- انسجام الحماية اتجاه الدول المتعامل معها

4- الرفع من تبادل المنتجات الفلاحية

5- إنشاء بنك مغاربي للتكامل

6- إقامة ديناميكية متبادلة في الرواتب

الدورة السادسة عقدت بالرباط في جويلية 1970 وقدمت لدام المشروع الذي أعدته بالتعاون مع خبراء مغاربة ودولبين.

وآخر دورة كانت في جويلية 1975 بالرباط دون حضور الجزائر وليبيا التي حاولت بعث مخطط لتصدير الحمضيات اعتماد على اجراءات اللجنة المغاربية للحمضيات الذي أنشئ عام 1972 لكن مسألة الصحراء الغربية كانت قد ظهرت على سطح الأحداث بالمنطقة فكانت هذه آخر دورة للجنة.

تتكون اللجنة الاستشارية الدائمة من عدة هيئات مختصة وهي كما يلي:

الهيئات الدائمة[1]:

1. مؤتمر وزراد الاقتصاد لدول المغرب العربي
2. الكتابة الدائمة[2].
3. مركز الدراسات الصناعية C.E.I
4. المصرف المغاربي للحلفاء OMALFA
5. المكتب المغاربي المركزي للتعويض CMTC

[1] -جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق ص ص 64. - 65

[2] مولوج فوزية، المرجع السابق، ص ص 54-55.

الهيئات غير الدائمة:

1. اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات CMTC.
2. اللجنة المغاربية للتنسيق في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية CMCDT.
3. اللجنة المغاربية للسياحة CMT.
4. اللجنة المغاربية للإحصاء والمحاسبة الوطنية CMSCN.
5. اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين CMAR.
6. اللجنة المغاربية للحوامض والباكورات.

2/ انعقاد مؤتمر زرالدة 1988

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخا سياسيا سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البيئية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت حيث ترك المسؤولون في اقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الاخوية التي تربط أبناء الامة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة المغاربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في العاصمة الجزائرية من 7-10 جوان 1988.

وفي ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربين في مدينة زرالدة الجزائرية يوم 10 جوان 1988 تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب عن طريق التعاون، واجتمعت اللجنة في العاصمة الجزائرية في 13 جويلية 1988 وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والاقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الاجتماعية والانسانية والامنية[1].

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص76.

لقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويجب المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على اعتبار الوحدة فوق كل شيء[1] وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام 1988 صدر البيان الختامي في 24 جانفي 1989 وتقرر عقد القمة المغربية في مدينة مراكش والتأم القادة المغربيون في المؤتمر خلال الفترة 15-17 فيفري 1989 وأعلنوا عن معاهدة تأسيس "اتحاد المغرب العربي"[2]

3- أ- تأسيس اتحاد المغرب العربي 1989:

انعقدت القمة المغاربية في مدينة مراكش ما بين 16-17 فيفري 1989 التي تعتبر المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغاربي حيث اجتمع القادة المغاربة الخمس وهم :

1- الشاذلي بن جديد الجمهورية الجزائرية

2- معمر القذافي الجمهورية الليبية

3- زين العابدين بن علي الجمهورية التونسية

4- الحسن الثاني المملكة المغربية

5- ولد الطابع جمهورية موريتانيا الاسلامية [3]

ووقعوا على ثلاث وثائق وهي:

1- اعلان قيام اتحاد المغرب العربي

2- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية

3- معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي التي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وحددت هياكله وأهدافه[4]

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **الإطار الاقليمي العربي في السبعينيات**، مجلة المستقبل العربي، ع132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، فيري 1990، ص23.

[2] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص77.

[3] أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، دار افريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1991، ص93.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)** دار العلوم، الجزائر، 2004، ص88.

يبدو من قراءة اعلان الاتحاد أن الوثيقة أعطت الوحدة المرجعية التاريخية والحضارية والوحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية قيمة معينة والتي لا غنى عنها لمواجهة تحديات المستقبل على ضوء التأكد من الجذور التاريخية الموحدة والتي تعني شخصية مغاربية موحدة لكي يأخذ العمل الاتحادي فيمته وأهميته باعتباره خيارا تفرضه عدة مبررات وسعت لتحقيقه الاتجاهات الوحدوية في الحركات الوطنية[1]

وقد أعلى القادة المغاربة عن قيام اتحاد المغرب العربي "بمعونة الله وباسم شعبنا " عن قيام اتحاد المغرب العربي، مجموعة متكاملة متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في اثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة ومعيشة شعوبها بما لها من امكانيات لتعزيز استقلال اقطار اتحاد المغرب العربي والعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي، تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الانسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل وتحقيقها لهذه الأهداف، أبر منا للمعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته"[2].

ب- أهداف اتحاد المغرب العربي:

لقد تضمنت معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة وهذا ما حددته المادة 2 والثالثة من معاهدة انشائه فالمادة الثانية نصت على:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الاعضاء وشعوبها بعضها البعض
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين

[1] أنظر الملحق رقم 5 المواد من 1الى 16 ,ص ,ص 102, 103

[2] أنظر الملحق رقم 5المادة 17 ,ص 104

المعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع رؤوس الاموال فيما بينها[1].

أما المادة 3 نصت على الاهداف التالية:

1- الأهداف السياسة:

ومن أهم الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها هي:

- مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية
- المحافظة على استقلالها والمساهمة في ازالة كل صور النزاعات الاقليمية
- صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف
- تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينهما على أساس الحوار[2].

2- الأهداف الدفاعية:

- تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والانصاف
- صنعة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[3]

3- الأهداف الاقتصادية:

لتحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية يجب اتخاذ الاجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على اساس علمي حديث
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجيات الدول المغرب العربي من منتوجات زراعية وطبيعية وصناعية.
- اصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في اطار التنظيم المغاربي.

---

[1] أنظر الملحق رقم 5المادة رقم 2 ,ص 102

[2] جمال عبدا الناصر مانع، المرجع السابق،ص92.

[3] أنظر الملحق رقم 5 المادة رقم 3, ص 102

- تطوير الموارد البشرية لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة
- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.
- انشاء منظمة تبادل حر عام 1992
- اقامة اتحاد جمركي عام 1995.
- انشاء سوق مشتركة عام 2000[1].

4- الأهداف الثقافية:

تنص المادة على:

- اقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستويات
- الحفاظ على القيم الروحية والثقافية وصيانة الهوية العربية الاسلامية
- انشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية
- تبادل الأساتذة والطلبة وانشاء المؤسسات الجامعية والثقافية[2]

ج- مؤسسات اتحاد المغرب العربي:

يقوم اتحاد المغرب العربي من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي وهي المؤسسات الرئيسية والمؤسسات المساعدة .

- المؤسسات الرئيسية:

تتكون من مجلس الرئاسة ومجلس رؤساء الوزراء ومجلس وزراء الخارجية

* **مجلس الرئاسة:** وهو أعلى سلطة في الاتحاد يتألف من رؤساء الدول الأعضاء تكون رئاسة المجلس لمدة 6 أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء يعقد مجلس رئاسة الاتحاد

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ن ص ص 94-95

[2] نفسه ، ص96.

دوراته العادية كل 6 أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ولمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه[1].

*** مجلس رؤساء الوزارة:**

الذي أكدت المادة 7 على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة ذلك ولكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

مجلس وزارة الخارجية:

وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعدا لمجلس الرئاسة بحيث يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال فهو يشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة[2].

المؤسسات المساعدة:

تتكون من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة ومجلس شورى الاتحاد وأخيرا الهيئة القضائية.

1- لجنة المتابعة:

تتكون من كتاب الدولة المعنيين في حكومات أقطار المغرب العربي وتختص بمتابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات وكذا تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، كما تعمل على اقتراح مشاريع تنموية مشتركة تعزز عمل اتحاد المغرب العربي[3].

---

[1] أنظر الملحق رقم 5 المواد (4،5،6) ,ص 103

[2] أنظر الملحق رقم 5 المادة رقم 8 ,ص 103

[3] عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص75.

2- اللجان الوزارية المتخصصة:

تم تأسيسها من قبل مجلس الرئاسة، حيث أحدث هذا المجلس أبرع لجان وزارية متخصصة يتجلى عملها من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من طرفهم إلى مجلس وزراء الخارجية ومن خلال تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء للدول الخمس وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنين عن تلقيهم الاقتراحات ووجهات النظر، على اعتبار المعنين الأوائل بمسألة التكامل المغاربي، الامر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في اطار اتحاد المغرب العربي.

وهذه اللجان هي:

أ/ لجنة الأمن الغذائي: مهمتها وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية والمالية.

ب/ لجنة المالية والاقتصاد: مهمتها التخطيط الاقتصادي.

ج/ لجنة البنية الاساسية: تتولى أمور السكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية.

د/ لجنة الموارد البشرية: تهتم بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي وتطوير البرامج الدراسية وتوحيدها، وتوحيد النظم القضائية وكذا رعايته جالياتها المغتربة قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية[1].

3- الأمانة العامة:

وهي الجهاز الاداري والفني للاتحاد تتولى المهام التي يحيلها اليها مجلس الرئاسة، تتكون من موظفين يعملون في اطار القانون الدولي وهم الامين العام وعدد من الموظفين، يعين الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومن أبرز مهامها:

- اعدد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وابداء الري المتخصص.

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص، ص 76،77

-متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

- اعداد التقارير الدولية حول تقدم بناء الاتحاد[1].

4- مجلس شورى الاتحاد:

وهو عبارة عن هيئة استشارية يتألف من عشرين عضو من كل دولة، يوجد مقره بالجزائر أما الوصاية فهي لمجلس الرئاسة ويمكن تحديد صلاحيات مجلس الشورى المغاربي فيما يلي:

- ابداء الرأي حول القضايا التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة .
- يرفع ما يراه من توصيات إلى مجلس الرئاسة بهدف تعزيز عمل الاتحاد.
- يشرف على دراسة المشاريع والقرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة[2].

5- الهيئة القضائية:

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعينهما الدولة المعينة لمدة 6 سنوات ويتم تجديد نف الهيئة كل 3 سنوات مقرها نواقشط، وتختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد التي يحيلها اليها مجلس الرئاسة[3]، النظر في المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الاتحاد أو موظفيه، الاستشارة في النواحي ذات الطابع القانوني.

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

تتم المصادقة على انشائه بين دول الاتحاد في 10 مارس 1989 ومقره في تونس يهدف إلى المساهمة في اقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك:

- اعداد انجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة.
- استغلال رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات التنمية الاقتصادية.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص، ص 175-176.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص، ص 80-81.

[3] نفسه , ص82.

الجامعة وأكاديمية العلوم المغربيتين:

وقد تم المصادقة على قرار تأسيسها في 23 جويلية 1990 ويوجد مقرها بطرابلس ومن مهامها:

- المساهمة في تنمية البحوث العلمية في مختلف الميادين
- تنظيم لقاءات علمية ودورات تدريسية
- الحد من هجرة الأدمغة[1].

من خلال عرض الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي نرى أن هذا التنظيم قد حقق انجاز على المستوى المؤسسات فالأجهزة التي اختيرت لتنظيمه كفيلة بتجسيد مختلف الاتفاقيات المبرمة والمشاريع المقترحة، كما يعبر عن رغبة مؤسسيه في أن يكون هذا التنظيم في آن واحد اطار للعمل السياسي المنسق والتخطيط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة انشائه والمتمثلة في التعاون والتنسيق في كافة المجالات[2] .

[1] عبد الوهاب بن خليف ,المرجع السابق ، ص67.

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص313.

الفصل الثالث:

تحديات الاتحاد بين الواقع والآفاق

- التكاملات المغاربية الاقتصادية
- العوائق والعراقيل
- تفعيل الاتحاد المغاربي

1- التكاملات الاقتصادية المغاربية

تمتد الجذور التاريخية لفترة التكامل المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار وقد تأسست هذه الفكرة في أوائل القرن 20 وتعددت مراكز الدعوة إليها حيث انتقلت إلى شمال افريقيا في الثلاثينيات وأصبحت أحد الوجهات الرئيسية في عمل المحركات الوطنية في المغرب (تونس والجزائر ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية وصارت الاطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة حيث أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الذي ضم الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهي الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال في المغرب).

ورغم أن فكرة التكامل المغربي هي الأقدم للتجمع الإقليمي العربي إلا أنها عرفت حركة مدو جزر، حيث تميزت تجربتين بارزتين بعد الاستقلال في محاولة ارساء التكامل المغربي.

تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة التي ظهرت سنة 1964 لتتوقف أعمالها سنة 1975 وتجربة اتحاد المغرب العربي سنة 1989 وجمدت مؤسساته سنة 1995 ولكن لا يزال قائما ليومنا هذا ولكن السؤال الذي يطرح:

- ماهي الانجازات التي جسدت على أرض الواقع طيلة الفترة1964 /1995؟
- وهل كان مسار التكامل في مستوى نضال وطموح الشعوب المغاربية[1]؟

1- مجال الصناعة والمحروقات:

الملاحظ أن الصناعة في دول المغرب العربي أنها تنافسية أكثر منها متكاملة فغياب التنسيق في المجال الصناعي ولد تشابه في النسيج الصناعي لدول التكامل مما جعلها تتنافس بدل أن تتبادل في اطار تكاملي.

أولا- الصناعة الكيماوية:

[1] عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحويلات العالمية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص359.

كل من تونس والجزائر والمغرب تصنع انتاجها الخاص وقد سحقت المنجزات الجزائرية في سكيكدة وأرزيو وعنابة القطاع الكيماوي والبتروكيماوي بقوة نظيراتها في الدول الأخرى وقد فاقمت ليبيا من هذه المشكلة في السبعينات عندما شرعت في برنامج ضخم الاستثمار في القطاع الكيماوي والبتروكيماوي.

الصناعة النسيجية: نجد في تونس 6 مصانع ومجمع ضخم في فاس و4 مصانع في الجزائر وكلها متقاربة من حيث المستوى مما جعلها متنافسة فيما بينها.

– مصنع المحركات ومصنع الاسمنت الأبيض:

أسفر التقارب الثنائي بين تونس والجزائر على انشاء مصنعين كبيرين سنة 1978 في مناطق الشريط الساحلي ويتعلق الامر بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف من طرف الشركة الجزائرية التونسية " شركة ساكمو "[1].

ومصنع الاسمنت الابيض بفريانة بلدة تبعد على بعد 25 كلم من الحدود الجزائرية التونسية جهة تبسة وعلى خط سكة الحديد ردايف، سوسة وتتصل في الشمال بفرع سكة حديد القصرين، تبسة وفي الشمال لها اتصال بمناجم ردايف والمتلوي وقفصة وصفاقس.

، أنشئ في ديسمبر 1983 من طرف الشركة الجزائرية التونسية سوتاسيب SOTACIB يوفر هذا المصنع لتونس حاجياتها الكاملة من الاسمنت الابيض والتي تمثل ما قيمته 105.000 طن ويوفر للجزائر نفس المقدار مما يسمح لها من تخفيض وارداتها من هذا المنتوج.

– إن مصنع سوتاسيب يقدم أيضا الأفضليات أخرى وهو أنه ذو قيمة من حيث تأثيره كنموذج ويقدم رسميا بيانيا مضبوط للتعاون الصناعي بين دول المغرب مترجما إلى الواقع وهكذا سيكون من الصعب على معارض المسعى الوحدوي أن يحطوا مسبقا من قدر تكرار

[1] عبد الحميد الابراهيمي، المرجع السابق، ص 400

عمليات مماثلة على الحدود التونسية الليبية وعلى الحدود الجزائرية المغربية وعلى الحدود المغربية الموريتانية.

وهناك أفضلية أخرى مهمة وهي ثقافية فمثل هذه المنجزات في عمق البلاد ستساعد المغاربة في تغيير ذهنيتهم[1]، وأيضا تجربة المغرب في مجال الإعلام بدأت سنة 1972 بين الجزائر والمغرب وتونس واعتمدت:

- تبادل البرامج المسجلة بين الأقطار الثلاثة إذاعيا وتلفزيونيا وبثها للجماهير المغاربية.
- عمل برامج مشتركة فيما بينهم، وتثبت في الاقطار الثلاثة في نفس الوقت
- تحسين وتدعيم الشبكات الثلاثة وربطها ببعضها ببعض واستمر هذ البرنامج التنفيذي إلى غاية 1975[2].

- الصناعة:

وفي الجانب الصناعي دائما اهتمت الدول المغاربية من خلال تجربة اللجنة الاستشارية بمسألة المواصفات الصناعية والتي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغاربية بخاصة في مجال السلع الصناعية وأنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة قامت بالدراسات الفنية المعمقة وقابلت بغض الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية والأمريكية واتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية دخلت بعضها حيز التنفيذ وكان ينبغي أن يتواصل البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الانتاج[3].

- الطاقة:

وبالنسبة للتكامل في المجال الطاقوي قامت اللجنة المختصة المؤلفة من الرؤساء المديرين للشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل

---

[1] محسن التومي، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي، في وحدة المغرب العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1987، ص- ص 189-190.

[2] عبد الرجمان شريط، **تجربة المغرب فيزيون، (صورة من صور اتحاد المغرب العربي)** مجلة الدراسات التاريخية، غ9، جامعة الجزائر،1995، ص262.

[3] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي نداء المستقبل**، ط2، بيروت، المرجع السابق، ص60.

الارسال الكهربائي عبر الحدود بتدارك انحطاط الضغط في واحدة من هاته الشبكات من خلال التوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الانتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى بأسره ويقلل من الاختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحد من الشبكات وارتفاع الطلب في الشبكة المجاورة وهو عمل توصلت به اللجنة الاستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة الاستخدام الأمثل[1].

المناجم والمحروقات:

- أما على صعيد المناجم والمحروقات لم يشهد هذا القطاع طيلة 30 سنة من 1965 - 1995 أي انجاز في اطار التكامل المغاربي ولم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية الأطراف مثل:

1/ اتفاق الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورما وذلك بخصوص الغاز الجزائري عبر تونس.

2/ أنبوب الغاز الجزائري الايطالي عبر تونس بدا تشغيله عام 1983 بطاقته انتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا.

3/ اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989 والخاصة بأنبوب الغازين حاسي الرمل وطنجة لتصدير ما قيمته 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا منها 2.5 مليار متر مكعب للمغرب.

4/ اتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس في 1988/05/22 لإمداد ليبيا 3.6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب احتياجاتها[2].

[1] مصطفى الفيلالي، المرجع السابق، ص61.

[2] مجدي علي عطية، **الحوار الوحدوي الليبي الجزائري، (انعكاساته واحتمالاته)**، مجلة السياسة الدولية، ع90، مركز الدراسات الاستراتيجية جريدة الاهرام، مصر، 1987، ص158.

5/ الجزائر وليبيا نتج عنها اتفاق الحكومي عام 1987 خلق 3 شركات مختلطة في قطاع المحروقات وهي: الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وانتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية.

ومن خلال ما ذكر نلاحظ أن جل محاولات التكامل في قطاع الطاقة والمناجم كانت في شكل اتفاقيات ثنائية، وأدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989م بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للاتحاد في هذا القطاع[1].

مجال المبادلات التجارية:

المبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغاربي محتشمة جدا لا تتجاوز حدود 3% إلى 7% في حين نجد مبادلاتها مع دول الاتحاد الاوروبي تصل إلى 80% وإذا ما قارناها بالمبادلات البيئية بدول الاتحاد الاوروبي والتي تصل إلى 50% من حجم تجارتها الخارجية نلمس مدى ضالة حجم التبادل التجاري البيئي في الاتحاد المغاربي (انظر الملحق رقم 07).

نلاحظ من خلال قراءة الأرقام التي في جدول ان المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي متواضعة لا تتجاوز 3% من التجارة الخارجية لدول المغاربية كما أن الجزء الكبير من التجارة يتضمن المواد الغذائية (المنتوجات الحيوانية، زيت الزيتون، الحبوب الجافة والخضر) والمواد الأولية (المنتوجات النفطية، الفوسفات) بعض المواد الصناعية(نسيج، أجهزة وآلات ميكانيكية، أسمدة فوسفاتية، الأجهزة الالكترونية وبعض أدوات التجهيز).

إن ضعف مستوى المبادلات التجارية بين الدول المغاربية وهيكلتها قليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي في الميدان التجاري وتبين قلة الانسجام الجهوي.

[1] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص360.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم02 انظر الملحق رقم 08 يمكن ملاحظة أن الجزائر هي أبرز دول المغرب العربي النفطية وهذا ما يعني أنها ترتكز بنسبة عالية على الصادرات النفطية والتي تجاوزت طيلة الفترة المدروسة نسبة 90% اعتمادا على المواد الأولية الخام في صادراتها فحين لا تتجاوز الصادرات من السلع الأخرى التحويلية نسبة 3% أما تونس والمغرب فنجدهما تعتمدان بشكل متوسط مقارنة بالجزائر على الصناعات التحويلية فلقد سجلنا نسب متصاعدة في هذه الصناعات بلغت بالنسبة لتونس من المنتجات النسيجية ما مقدار 500% لسنة 1998 أما المنتجات الزراعية والغذائية فلقد سجلت نسبة متقاربة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1994 ب13% وأدنى نسبة سنة 1996 بـ 5.7% أما المغرب فلقد مثلت السلع التحويلية من مجمل صادراته نسب متوسطة بلغت أعلى درجة فيها من المنتجات الغذائية ما نسبته 7.42% عام 1998 وتمثل هذه النتائج جملة جهود التنمية الفردية ولا شك أن تدني حصة الدول المغاربية في التجارة العالمية اضافة إلى استمرار ارتكاز صادراتها على المواد الأولية بضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ومن ثم بضعف من وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي وتهميش دورها على المستوى الاقليمي والدولي، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه أنصبة مجموعات اقليمية أخرى.

- **مجال الزراعة**[1]:

نظرا لأهمية هذا القطاع في عملية التنمية فقد اعتمد مجلس الرئاسة في دورته الثانية الجزائر جويلية 1990 اتفاقية خاصة بتبادل المنتوجات الزراعية واقامة سوق فلاحية مشتركة بغرض الحد من التبعية الغذائية التي أخذت تتفاقم مع التزايد المستمر للسكان، غير أن الواقع أثبت ولا اجراء واحد ذو انعكاس ايجابفي على القطاع الزراعي تم اتخاذه، بل أن كل تلك الجهود التي بذلت مثل انشاء أفواج عمل تتكفل بالتنمية الزراعية، المياه، الثروة السمكية، الصناعات

[1] رقية بلقاسمي التكامل الاقليمي المغاربي دراسة التحديات والافاد المستقبلية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية(غير منشور) جامعة بسكرة 2011، ص45.

الغذائية، سرعان ماكنت للجمود، رغم أن الجزائر وتونس والمغرب قامت بدراسة وسائل انجاز جهوية للزراعة والتسويق.

نلاحظ أن القطاع الزراعي كغيره من القطاعات عرف نتائج هزيلة على الرغم من توفره على الكثير من الإمكانيات والتي لو استغلت بفعالية لحقق نتائج ايجابية وفي اطار سياسية التعاون المشترك لم يتحقق سوى بعض المشاريع المتواضعة والتي تتعلق ب 3 منتجات وهي الحلفاء والحمضيات والتبغ حيث أنشئت هيئات لتطوير هذه المنتجات وهي المكتب المغاربي واللجنة المغاربية للحمضيات[1]

– **المكتب المغاربي:** أنشئ عام 1963 وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.

– **اللجنة المغاربية للحمضيات:** أنشئت عام 1972مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتجات نحو اوروبا وافريقيا وجنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية.

– بالنسبة للتبغ بدأت المديريات الوطنية لكل من الجزائر تونس المغرب للتبغ عام 1969 بدراسة وسائل انجاز تنسيقية بهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها ثم جمدت هذه المشاريع بفعل الأحداث والمشاكل التي مرت بها دول المغرب العربي[2]

مجال النقل:

بدأ التعاون بين اقطار المغرب العربي بعد انشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي كلفت بالنظر في المسائل الخاصة بتحسين وتنمية التعاون الاقتصادي بين الأقطار

[1] بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، الأردن، دار الحاصد للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص142.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص355.

المغاربية وقد توصلت اللجنة إلى انشاء اللجنة المغربية للنقل والمواصلات والتي تميز هدفها في تشجيع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي[1].

ولكن الانجاز في قطاع النقل لا يتعدى بعض المشاريع التي تم الشروع فيها ثم عطلت ولعلى ابرزها:

مشروع القطار المغاربي– تونس الدار البيضاء فبعد مشاورات بين وزرات النقل والشركات الوطنية لسكة الحديد تقرر انشاء خط مغاربي للقطار السريع بين تونس والدار البيضاء، ووقع الشروع في التنفيذ وبدأت السفرة الأولى عام 1974 بين تونس والجزائر للقطار المغاربي السريع وتواصلت الاعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء ثم توقف المشروع عام 1975 والسبب هو الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية[2].

ويعد هذا المشروع من بين المشاريع الرائدة التي تفتخر بها أقطار المغرب العربي.

* كذلك من المشاريع التي تم انجازها بين الدول المغاربية مشروع الشحن البحري ونقل المنتوجات والسلع المغاربية أولا ثم الأجنبية بين الموانئ المغاربية وبينها وبين الموانئ الخارجية وقد بدأ تنفيذ المشروع وحصل الاتفاق على انشاء شركة مغاربية للملاحة ووقع اقتناء باخرة للتمرين والتكوين، واستمر استغلالها مدة زمنية ومن الميسور استئناف المشروع وإعادة النظر في الدراسات الفنية بتعا لما حصل من تغيرات كمية ونوعية في المبادلات التجارية والتطورات المشهودة على الساحة الدولية في ميدان الشحن.

ولكن الواقع أن العلاقات المغاربية أثبتت عكس ذلك ونى المشروع وجمد نظرا للصراعات والازمات بين دول المغرب العربي[3].

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص68.

[2] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص60.

[3] نفسه , ص 121

– نلاحظ أن جل محاولات التكامل كانت في قطاع الطاقة والمناجم وكانت على شكل اتفاقيات ثنائية ومع ذلك فقد أدت إلى نوع من تقارب الشامل عام 1989 بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للاتحاد في هذا القطاع[1].

هذه أمثلة عما تم انجازه من خلال مسيرة التكامل المغاربي بالإضافة إلى العديد من الدراسات الجاهزة والمتعلقة بمسألة التكامل ولكن بقيت في طي النسيان والاهمال ولعلى أبرزها:

– مشروع البنك المغاربي للإدماج الصناعي

– مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية[2].

يبدو أن حصيلة نتائج مسيرة تجربة التكامل المغاربي جاءت هزيلة وضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لدى دول المغرب العربي فهي لا تعبر عن طموحات الشعوب المغاربية.

2 متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي :

من اجل نجاح التكامل الاقتصادي يجب ان تتوفر العوامل التالية :

1. لا بد من توفر القناعة التامة والارادة السياسة لدى الانظمة وبأهمية التكامل الاقتصادي وان عملية التكامل هذه ال يمكن ان تتم بصورة عفوية

2 . لابد ان تكون هناك خطة متكاملة على المستوى المغاربي بحيث تكون امتدادا للتخطيط على المستوى المحلي، ومن خلال ذلك يمكن ارساء دعائم للتنمية المغاربية يصبح فيها التكامل عاملا اساسيا في عمليتي التنمية المحلية والمغاربية معا .

3 . لابد أن يستند التخطيط المشار اليه ضرورة اقامة المشروعات المحلية ومجموعة اخرى من المشروعات المحلية بل ينبغي ان تكون تلك المشروعات من الحجم الكبير وقادر على ربط القطاعات الانتاجية في الدول المغاربية ببعضها البعض. ومما ال شك فيه ان نجاح

[1] مصطفى الفيلالي ,المرجع السابق ، ص360.

[2] RIDA SALAH EDDIN, LA COOPRARATLOM économique enter le pays du maghreb, banque islamique de développement arabie saoudite, 1985,p19.

تلك المتطلبات يتطلب اقامة وضع مؤسسي مناسب، فمثال اقامة مجلس للتخطيط القومي يدخل في عضويته ممثلون من الدول الاعضاء يتمتعون بصلاحيات تمكنهم من اتخاذ ق ار ارت تخطيطية وتنموية على المستوى المغاربي ، كما يمكن له اتخاذ الق ار ارت بشأن السياسات والإجراءات اللازمة لتدعيم وتسهيل التبادل التجاري وانتقال عناصر الانتاج وغير ذلك من الخطوات المناسبة .كذلك من المناسب إنشاء مصرف للتنمية المغاربية يساهم في ر أس ماله جميع الدول الاعضاء بعمل تمويل .المشاريع المشتركة داخل الدول المغاربي[1].

3 فوائد التكامل الاقتصادي المغاربي :

التكامل الاقتصادي المغاربي هو وسيلة لتحقيق عدد من الاهداف أهمها :

.1اتساع حجم السوق :

إن الدارس لاقتصاديات دول المغرب العربي كال منها على حدة، نجد انها جميعا تعاني من مشكلة صغر حجم السوق، فبعض الدول تتسم بوفرة مالية عالية، اذا قدر نصيب الفرد من انتاج المحلي خلال عام 2007بحوالي 3290دوالر في ليبيا وتونس 2367 دولار، والجزائر 1661 دولار والمغرب 1250 دولار، في ما نجد ان موريتانيا تعاني من انخفاض في القوة الشرائية حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الى 334 دولار عام 2007 . إذ نجد أن الدول المغاربية تشكل سوقا كبيرا ،و من ثم فإن التكامل الاقتصادي سيؤدي الى اتساع حجم السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلدان المغاربية، بما يسمح بالاستفادة من قرارات الحجم والاستفادة من وسائل الانتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف. ومن شأن اتساع حجم السوق أن يساعد على الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية ويترتب كذلك على اتساع حجم السوق في محاربة ظاهرة احتكار مشروع معين لسلعة معينة والتخلص من الاثار السلبية الناجمة عنه.

[1] بخوش صبيحة المرجع السابق، ص، 340 .

. 2 تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع الخارج :

يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الى الرفع من خدماتها التفاوضية في مجال التجارة الخارجية مع الاطراف الاخرى، وبالتالي تعزيز الموقف التفاوضي كتكتل مغاربي في السوق الدولية لاسيما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والنقل وأسعار بعض السلع الاستهلاكية

.3 .التغلب على ندرة المواد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية:

ينتج عن التكامل الاقتصادي المغاربي التغلب على ندرة المواد التي تعاني منها بعض الدول الاعضاء في الاتحاد، حيث بلغ عدد سكان دول المغرب العربي نحو 77 مليون نسمة سنة 2000 وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 1781 دولار، فالتكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية بما سيمنحه من حرية انتقال عناصر الانتاج سيؤدي إلى الحد من ندرتها في بعض الدول، ومن ثم وفرتها في البعض الاخر

و بالتالي الاستخدام الامثل لهذه الموارد.

.4 الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات :

ينتج عن التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية الى الحد من التقلبات الدولية في حصيلة الصادرات لهذه الدول[1] ، كما انه يدعم دول الاتحاد في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد اكثر تنوعا، وبالتالي اقل اعتمادا على الخارج خاصة في السلع الضرورية الاساسية. ويحدث هذا الحد من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول المغاربية وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها والتي ال تتجاوز 3% من حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي

5 .تحفيز الاستثمارات :

[1] بن دامو عبد القادر التكامل الاقتصادي المغاربي الواقع والمعوقات مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة 2015-2016 ص51

يعمل التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية على تحفيز الاستثمارات، سواء الاستثمارات من داخل الدول المغاربية او الاستثمارات الاجنبية وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيات عالية ما ينعكس ايجابا على اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي مجتمعة

.6 .التوظيـف :

و هذا يخلق فرص جديدة للعمل في كافة دول الاتحاد مما يؤدي الى الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول فالتكامل الاقتصادي يعد من انجح الوسائل لحل مشكلة البطالة السكانية، حيث يعمل على اعادة توزيع السكان في دول التكتل وتحسين مستوى المعيشة في دول اتحاد المغرب العربي.

.7 خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية :

يعد ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المغاربية الهدف الاساسي للتكامل الاقتصادي فهذا الاخير يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ المناسب للتنمية فهو يعمل على التنسيق في السياسات الاقتصادية، كما انه يؤدي الى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية)الطرق، الموانئ[1]، الاتصالات،...الخ(حيث يمكن توظيف هذه المشروعات في المناطق الاقل نموا حتى يمكن تحقيق نمو متكامل ومتوازن بين جميع المناطق المغاربية , حيث أن دول الاتحاد تمتد على مساحة شاسعة تقدر ب 8.468 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين دول المنطقة مما يستدعي ضرورة العمل على خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية خاصة ما .تعلق منها بالأمن الغذائي إن الملاحظ وأنه على رغم كل الاتفاقيات التي برمجت منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي لتشجيع حرية تنقل الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال وتبادل المنتجات الفلاحية، الا ان الوضع الاقتصادي لم يعرف أي تطور وبقت العلاقات بين الدول تميزها الحيطة والحذر.

[1] بن دامو عبد القادر المرجع السابق، ص 52

فضعف مستوى المبادلات التجارية بين الدول المغاربية وهيكلتها القليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة وتنوعها في مجال التكامل الاقتصادي وبين قلة الانسجام الجهوي، ومع كل ذلك فالبلدان المغاربية تمتلك امكانيات تكاملية مهمة، لكن حتى تحقق ذلك ما عليها التنظيم وتهيئة الجو المغاربي وهيكلة الاقتصاديات الضرورية لتقوية التعاون الاقتصادي وتكثيف المبادلات البينية والرقي نحو تكامل اقتصادي مغاربي , وتطوير مستقبلي مرتبط أساسا بالتطور والنمو في القطاعات الانتاجية والخدماتية في اقتصاديات هذه الاقطار [1].

2- معوقات اتحاد المغرب العربي:

هنا نحاول الوقوف على المعوقات التي تسبب في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية المغاربية وصولا إلى طرح بعض التصورات والمقترحات حول الامكانيات التي يجب توافرها من أجل الخروج من هذا المأزق.

1- المعوقات السياسية:

يمكن اجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار اتحاد المغرب العربي في:

1/ اختلاف الرؤى الوحدوية

طغى اختلاف الرؤى الوحدوية على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران:

1- التيار الاول:

يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادى الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار فهي ترفض تحقيق الوحدة على مراحل، ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على المستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي وذلك على أساس

[1] بن دامو عبد القادر، المرجع السابق، ص 53.

أن الاحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجهود في أي وقت ولذلك وجب التوجه نحو الوحدة الحقيقية أي الاندماجية ولا مانع من اتمام هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر على أساس القول بأن تكتل من 7 إلى 8 دول متحدة، أفضل وأقوى من وجود أكثر من 22 دولة عربية مجزأة.

- التيار الثاني:

فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي وتبناه اتحاد المغرب العربي[1].

2- قضية لوكاربي:

كانت قضية لوكاري من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، حيث عرقلت هذه القضية مسيرة اتحاد المغرب العربي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانيات.

فبعد اصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض خضرا جويا على ليبيا (اتهام ليبيا بتفجير الطائرة الامريكية فوق بلدة لوكاربي باسكوتلندة 1988) واعتماد على قرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

طالبت ليبيا من الدول الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن " كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبرا اعتداء على الدول الأعضاء الاخرى" إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا التضامن معها في مواجهة الدول الغربية،

[1] لعجال أعجال محمد الأمين، **معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة بسكرة، 2001، ص21.

وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواقشط وتونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995 [1].

3- ضعف المجتمع المدني:

يلاحظ أن المجتمع بالمدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته لا يلعب الدول المنوط به، والنشط وذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته حيث يعتمد على تمويل الدولة وبالتالي عليه أن يجسد طموحاتها، ونتيجة لغطاء القطرية على التطورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية، لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة[2].

4- الخلافات الثنائية:

تميزت العالقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد فمشكلة الصحراء الغربية في جوهرها ناتجة عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي بفعل تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البول يساريو الانفصالية.

إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الانظمة السياسية أنداك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة والمغرب وموريتانيا والمغرب والجزائر من جهة ثانية لكن الخلاف حول نزاع الصحراء والذي يعد استمرار للوضع الخلافي المغربي الجزائر هو الذي اسقطت خلال 30سنة الأخيرة حدة الصراع داخل المنطقة بسبب رفض الجزائر الاعتراف بمغربية المناطق الصحراوية التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني وتشبت المغرب ببسط سيادته على الأقاليم الصحراوية[3]

قضية الصحراء وتأثيرها على مسار الوحدة المغربية:

[1] لعجال أعجال محمد الأمين، المرجع السابق، ص23.

[2] نفسه ، ص24.

[3] عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق، ص 380

ان ميلاد اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 في مراكش جاء بعد اعادة تطبيق العلاقان الدبلوماسية بين الرباط والجزائر في 1988/5/6 هذه العومة التي شكلت تفسيرا مهما في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه ومنذ 1975 تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء هذا التوتر الذي كاد يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين، لا سيما وأن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات البول يساريو بمنطقة تندوف لكن القيادتين الجزائرية والمغربية توصلتا إلى الحكم في توجهاتهما السياسية والعسكرية، لتجنب أية مواجهة بين البلدين خاصة أن كلا منهما لا زال يذكر حرب الرمال في 1963 والتي واجه فيها الجيشان المغربي والجزائري بعضهما والنتائج الوخيمة التي خلفاتها هذه المواجهة إن مشكل الصحراء كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج ويعيق المسيرة الوحدوية للاتحاد[1].

2- المعوقات القانونية:

تتمثل المعوقات القانونية في 3 مسائل: المعاهدة ومحتواها، حسيين النصوص القانونية، قاعدة الاجتماع:

1-أ- المعاهدة ومحتواها:

يلاحظ الاقتضاب الشديد في نص معاهدة انشاء الاتحاد المغاربي وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات بينما نجد معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي بعد كما يلاحظ التعميم وعدم التخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة[2] .

2- ب- تحسين النصوص القانونية وتنفيذها:

[1] نفسه ، ص 381.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق ،ص 25

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب 20سنة نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى، فقد حان الوقت لتحسين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضوة الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطيل مسيرته للتكامل.

كما يلاحظ أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد كان قليلا نتيجة أن معظم الاتفاقيات بقيت بدون تنفيذ ذلك لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لا جراءتها التشريعية وفي هذا المجال يمكن تعداد ما يلي:[1]

منذ بين 137 اتفاقية مبرهمة نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي، فالجزائر قد صادقت على 29 اتفاقية بينما تونس صادقت على 26 اتفاقية وليبيا 25 اتفاقية وموريتانيا 19 اتفاقية المغرب 5 اتفاقيات وبنظرة فالحصة يمكن استنتاج أن هناك اجتماع فقط على 5 اتفاقيات لكل الدول المغاربية وهذا العدد قليل بالنظرة إلى الطموحات والمصير المشترك وهذا مرده إلى قاعدة الاجتماع

[1] لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص26.

هذا بالإضافة إلى التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية مما يستوجب تعديلها[1].

إضافة إلى أن الاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي يعتبر عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة إذا لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الاعضاء إلا اذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها مما يؤدي إلى اضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[2].

- قاعدة الاجماع:

إن الأخذ بقاعدة الإجماع فيها يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على الموافقة جميع الدول الأعضاء يرجع أساس إلى مبدا المساواة في السيادة بين الدول المغاربية ولكن هذا الأمر يترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك نتيجة عدم اتخاذ القرارات لا اشتراطها موافقة كل الدول الاعضاء على كل قرار الأمر الذي لا يتحقق دوما مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من الاتحاد فهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع وافساد المبادرات فتمسك الدول الاعضاء بسيادتها إلى أقصى حد، جعل مجلس الرئاسة حين يحرص على اصدار قرار الاجماع، فإنه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات الدول الأعضاء وينتهي الأمر إلى اصدار قرار مطاط يخدم جميع الاتجاهات وجميع الأغراض مما قد يفقده في حقيقة الامر كل فعالياته وقيمته، ولا يجد طريقة للتنفيذ.

3- المعوقات الاقتصادية:

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري والتكنولوجي والعلمي، المعوقات المالية، نقص البنية التحتية الاساسية الحواجز الجمركية وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الاستعمار وغداة الاستقلال كانت تخضع إلى

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص، 316

تبعية اقتصادية أوروبية وبالأخص فرنسية وما زالت لحد الأن في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية حيث اتسمت بالصناعات الغذائية التحويلية الموجهة للخارج لسد الاحتياجات الاوروبية وكذلك النشاطات المنجمة والاستخراجية والتي وجهت نحو التصدير كمواد أولية ليتم معالجتها في الخارج وترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة وحتى تطوير البنى التحتية من موانئ، طرق، سكك حديدية، مطارات مدن، كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير والاستيراد الأوروبي.

- التحدي التكنولوجي والعلمي:

تواجه الدول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثروات الصناعية التي اجتاحت العالم، والتي ما فتأت تؤثر فيه وآخرها ظهور ما يسمى بالبدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والهند بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة 68 والتي ارست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولا سبيل للدول المغاربية أن تحذو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة.

التحدي التجاري:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي وذلك بما تمثله من التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الاجمالي فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي[1].

ونتيجة لمحدودبة صادرات دول الاتحاد المغاربي إذا أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاث سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا الجزائر بـ المحروقات:

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص، 27، 28.

(البترول، الغاز) تونس والمغرب الصناعات التحويلية النسيج الحوامض، المغرب وموريتانيا وتونس منتجات الصيد البحري والمواد المنجمة كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا منتجات تكنولوجيا وغذائية هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من النتيجة المستديمة اتجاه الأسواق الاجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.

هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية حيث نجد أن التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتعدى3 % وهذا مرده إلى طبيعة نظم الانتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الانتاجية في البلدان المغاربية، صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج نتيجة السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغاربية.

4- المعوقات المالية:

إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصاداتها وارهاقا لشعوبها حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار موزعة كالتالي: 24 مليار دولار في الجزائر 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس و5 مليار دولار في ليبيا و2 مليار دولار في موريتانيا[1].

هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية وأدت هذه المشكلة إلى أحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب عنه من اتباع سياسات التصحيح الهيكلي وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 30

الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنع امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ما هو معروف عند المجموعات والتكتلات الاقتصادية الاخرى ليعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من تجارة مغاربية بينية متطورة هذه العملية تؤدي إلى اعاقة انسباب السلع والخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولية عن تخليص السلع المستوردة (فحص جميع البضائع بدلا من عينات وهذا ما يأخذ وقت طويل) كذلك يلاحظ أن هناك اجراءات ادارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة وليس هناك أفضل للسلع المغاربية في هذا المجال.

- نقص البنى التحتية الأساسية:

يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية[1].

حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي عبر كافة مقارنة مع الساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي مثلا الطرق المعبدة نجد 1 كلم من الطرق المعبدة من أصل 48 كلم2، أما النسبة للسكك الحديدية فهناك 1 كلم من الخط السكك الحديدية لكل 680 كلم2، كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضالة في موريتانيا وليبيا.

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص، 31

هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية وبين المراكز السياحية الكبرى على الساحل وبين الداخل، أضعف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية.

أما على المستوى المغرب العربي فقد تكون منعدمة ما عدا شبكة السكة الحديدة التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية، أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا نجد لها أثر عبر موانئ دول المغرب العربي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الامكانيات وخاصة مشاكل التنمية وانعدام الارادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج[1].

3- تفعيل الاتحاد المغربي

مما سبق ذكره لمختلف المعوقات التي تواجه مسار التكامل المغاربي فإن الاتجاه نحو مغرب عربي موحد في غاية الصعوبة ولا يعني انعدام الحلول والآليات لمواجهة هذه التحديات والمعوقات لذلك سنقدم الوسائل الكفيلة بتفعيله تحقيقا للأهداف التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها:

أ/ التفعيل السياسي (الحلول السياسية):

1/ العمل على المشاركة الشعبية الجماهرية طبقا للأسس الديمقراطية:

وذلك في الحوار والتفكير من أجل المحافظة على المكاسب المغاربية والعمل الديمقراطي يبعد المزاحات المتقلبة للحكومات ويعطي دفعا قويا لمسار التكامل المغاربي، الذي يساعد على تكوين سلطة فوق وطنية تسهر على متابعة العمل التكاملي ولا تتأثر بالخلافات السياسية.

2- تضافر جهود كل أعضاء الاتحاد:

[1] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 32

بتوحيد ارادتهم وشحذ همهم لا مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في سياسات الهيمنة الاقتصادية والاخضاع السياسي، والاقصاء عن طريق تقليل دور الاتحاد في المحافل الدولية والجهوية من قبل القوى الكبرى فالمطلوب ضرورة التنسيق مع الأطر العربية وكذلك التجمعات الاقليمية الأخرى من أجل بناء المغرب العربي كبير يساهم في مسار التكامل القومي العربي في ظل وجود تكتلات دينا صورية عملاقة.

3- تنسيق المواقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الاقليمية:

مثل الاتحاد من أجل المتوسط فوضعية المغرب في السياق الدولي المعلوم الراهن ستكون باهظة التكاليف بالنسبة للشعوب المغاربية، وحتى بالنسبة للأنظمة المغاربية نفسها إذا أنها ستؤدي إلى فقدان الاستثمارات الأجنبية الكبيرة وإلى محدودية التبادلات التجارية ومن ثم إلى تضاؤل فرص العمل منهم الفضاء المغاربي[1].

تسوية قضية الصحراء الغربية

تعتبر هذه القضية عثرة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي منذ سنة 1975 إلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية[2].

وتعددت المحاولات والمساعي الدولية لحل القضية الصحراوية إلا أن كل الحلول المقترحة لم يكتب لها النجاح واصطدمت بالعديد من العراقيل التي تشمل كل المستويات (الاقتصادية، السياسة الاجتماعية، العسكرية) فكلما كان هناك حلا وحاولت المنظمة الدولية الأمم المتحدة تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، انفجرت عدة مشاكل واختلفت بشأنه وجهات النظر وبذلك تجمدت كل المحاولات والمساعي الدولية سواء القانونية أو السياسية[3].

التخلي عن فكرة الدولة القائدة:

[1] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص24.

[2] صبحية بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، المرجع السابق ، ص388.

[3] طارق مبروك تراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص177

تجب على الدول المغاربية أن تتجاوز هذه الفكرة التي لازمتها منذ زمن بعيد ونقصد هنا كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما اقوى دولتين في المنطقة فقد خلق ذلك نوعا من التنافس الشديد بينهما وإن كان الوضع في السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية فإن الوضع الذي ميز العشرية الأخيرة من القرن 20 وانعكاساته السلبية أدى الى بروز قضية الزعامة من جديد لأن هناك حقيقة لا مناص منها وهي التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلة العامة.

ب/ التفعيل القانوني:

للتغلب على المعوقات القانونية يجب ما يلي:

1- إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وتحيينها:

عن طريق بروتوكولات للتطبيق وملاحق وأجال لتنفيذ الأهداف المسيطرة عبر فترات زمنية محددة، منطلعتين من الواقع المغربي وذلك لكي تتماشى مع المستجدات بدول الاتحاد والأخذ في الحسبان التطورات على المستويين الجهوي والدولي، وذلك قصد ادراك ما لتناقص والثغرات[1].

2- تنفيذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها:

من دون الرجوع الى التشريعات الداخلية وذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء يعتبر الهيئة العليا العبر وطنية، والتي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ، مالم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء ومن هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية والداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي.

- توسيع صلاحيات مجلس الوزراء الخارجية لدول المغرب العربي:

حيث أنه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة كالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الاتحادية وابداء الرأي فيها إذا كانت قابلة للعرض على مجلس للرئاسة لتتحول إلى

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 389.

اتفاقيات وقرارات وتجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية يمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس الرئاسة لمجلس وزراء الخارجية كما تم اقتراحه من قبل الأمانة العامة للاتحاد في اجتماعها 2002/04/17[1].

- إعادة بعث اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي:

التي تأسست 1964 وعملت إلى غاية 1975 محاولة لتجسيد الاتحاد من ناحية اقتصادية والتي كانت وسيلة حقيقة لتوحيد دول المغرب العربي حول المجالات الاقتصادية المتعددة وذلك بدعمها بإطار تنظيمي ومالي واداري معتبر يمكنها من تجسيد المشاريع المغاربية المشتركة على أرض الواقع.

- إعادة النظر في المادة 6 من وثيقة معاهدة الاتحاد:

وذلك للحيلولة دون تجميد الهيئة المغاربية في حالة انسحاب مفاجئ لأحد أطرافها كما حدث سنة 1995 وذلك عن طريق اصدار القرارات من الاجماع إلى الأغلبية حيث تصبح المادة 6 كالآتي:

"لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء كما يمكن تفويض بعض اختصاصاته لمجلس وزراء الخارجية في مسائل يحددها التنظيم لاحقا.".

هذه الصيغة للمادة 6 تمنح القوة والفعالية في التأثير في كافة مجالات التكامل، وتجعل الاتحاد يواكب المتغيرات الدولية عن طريق سرعة التنفيذ والزاميته[2].

ج / التفعيل الاقتصادي:

العامل الاقتصادي له أهمية بالغة بالنسبة لدول المغرب العربي في مسار تفعيل اتحادها ومحفز لدى نخبها السياسية، من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج الاتحاد إلى بر الأمان فلابد من:

1- بلورة استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي:

[1] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ,ص26, 27

وذلك بتطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية عبر المشاريع المشتركة المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفرة والكامنة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي، بل توظيف عملية التنافس الاوروبي الامريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد المغاربي ضمن السياق الدولي.

2- استحداث شبكة المؤسسات التمويلية:

يمكن التعامل معها على المستوى المغاربي يتوفى فيها حماية المودعين والأملاك والمستثمرين بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب الاعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا[1].

تدعيم البنى التحتية:

تعتبر الأساس في اقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية بالإضافة أنها مجال أوسع للتعاون المغاربي بحيث تعمل على خدمة البنى التحتية في كل بلد، يستفاد منها في المجالات الاخرى، خاصة في نقل البضائع والأشخاص وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

- حركة رؤوس الأموال:

عن طريق تشجيع حركة رؤوس الاموال وتنقل الأشخاص بين أقطار المغرب العربي وذلك تماشيا مع أهداف المعاهدة من حصة وتطبيقا لاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته[2].

- لا بد من اتخاد مبادرات في مختلف الميادين لاستشراف حاجيات المجتمع المغاربي وتوفير متطلباته.

[1] نفسه ، ص، ص32-33.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص405.

– عدم التفاوض على انفراد وان يعتمد التفاوض على جدول مشترك من القضايا ورزنامة واحدة من المراحل[1].

بناء اعلام حيوي وفعال:

حيث يمكن بناء وعي مغاربي ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحته الجميع ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح ويروج لفرض الاستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية.

تطوير أسواق رأس المال المغاربية:

الذي يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى، والقيام بالإدراج المشترك للشركات في البورصات المغاربية والسماح للمواطنين المغاربية بالاستثمار فيها، توصيد أنظمة الرقابة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية[2].

[1] مؤمن العمري، مرجع سابق، ص، ص، 390–391

[2] محمد شكري، مرجع سابق، ص، ص 14–15.

الخـــاتمة

قضية الوحدة المغاربية المشتركة تعتبر من القضايا المصيرية التي يفرضها الواقع على ضوء التحديات التي يعيشها المغرب العربي، فالاتحاد والتعاون المشترك أصبح خيار استراتيجي وتناولنا في هذه الدراسة اتحاد المغرب العربي من الفترة الممتدة 1989 إلى يومنا هذا، ويعتبر من المواضيع الحساسة والشائكة فقد توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- تتوفر بلدان المغرب العربي على عناصر ومقومات تجعلها مؤهلة لممارسة عمل وحدوي مشترك، فهي تمتلك مجموعة من العناصر الموحدة التي تفقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي وموار طبيعية وموقع استراتيجي مهم، كما تتميز بالتماسك الاجتماعي والمرجعية الثقافية من دين ولغة وعادات وغيرها من العوامل المشتركة، فضلا عن تماثل اقتصاداتها وثرواتها كل هذه عوامل هي عبارة عن مقومات مهمة تساهم في بناء وحدة المغرب العربي.

أما فيما يخص جذور وحدة المغرب العربي فتعود إلى الفترة الاستعمارية أين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال افريقيا المنتهية للمغرب العربي وهي جبهة ذات بعد مغاربي جسدت معالمها في النضال المغاربي بعد ح ع1 بتأسيس جمعات تمثلت في:

1- نجم شمال افريقيا وهو عبارة عن حزب سياسي يهدف إلى الدفاع عن المغرب العربي ويطالب باستقلاله.

2- جمعية طلبة شمال افريقيا عملها توحيد الحركات الوطنية المغاربية أما بعد ح ع2 مر نشاط الوطنيين المغاربيين بمرحلتين وتمثلت المرحلة الأولى بالنضال السياسي، حيث أسسو جبهة الدفاع عن افريقيا ومؤتمر المغرب العربي وبعده أسسوا مكتب المغرب العربي 1947 ولجنة تحرير المغرب 1948، التي دعمت حركات التحرر لدول المغرب العربي وبعدها ما انتقلوا إلى مرحلة الكفاح المسلح وأصبح المنفذ الوحيد للاستقلال بتأسيس جبهة الاتحاد والعمل المغاربية 1952. ووثيقة بيان أول نوفمبر التي تدعو إلى الوحدة.

شهدت المنطقة المغاربية سنة 1958 عدة محاولات توحيدية حيث يعتبر مؤتمر طنجة أول مبادرة رسمية والميلاد الفعلي لفكرة الوحدة في المغرب العربي، حيث انتقل النشاط الوحدوي

من مجرد تنسيق للأعمال إلى القيام بوحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة مع مساندة الثورة في الجزائر إلى حين استقلالها.

بعد أن تحصلت الأقطار الثلاثة على استقلالها كانت هناك مشاريع وحدوية تمثلت في اللجنة الاستشارية الدائمة 1964، وضمت الجزائر وتونس والمغرب ثم التحقت بهم ليبيا وموريتانيا ولكن هذه المشاريع تعرضت لانتكاسات أثرت سلبا على العمل الوحدوي إلى غاية 1989 حيث تم إنشاء إطار مؤسسي مشترك يتمثل في اتحاد المغرب العربي الذي يضم 5 دول الجزائر تونس المغرب ليبيا وموريتانيا الذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل بين الدول، كما يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى الوحدة السياسية.

يقوم الاتحاد على هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة إنشاه.

أما بخصوص مسار التكامل الاقتصادي المغاربي كانت النتائج المحققة ضئيلة ويعود هذا إلى مجوعة من العراقيل والتحديات التي ساهمت في عرقلة الوحدة ونذكر منها:

المعوقات السياسية تمثلت في اختلاف النظم السياسية والتمسك بالسيادة وأيضا الخلافات الثنائية التي أزمت العلاقات المغاربية ويعود ذلك إلى مشكل الحدود بين الدول خاصة بين الجزائر والمغرب.

قضية الصحراء الغربية التي تعبر المصدر الأساسي للتوتر، فالجزائر تدعو إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي أما المغرب يرى أنها من حقه.

أزمة لوكاربي وهي أزمة الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها ليبيا وانعكست هذه التوترات على الجانب الاقتصادي وأدت إلى جمود مؤسساته، وتمثلت العراقيل الاقتصادية في:

- الخلل البنيوي لاقتصادات دول المغرب العربي ونقص البنى التحتية المشتركة بين دول الاتحاد وفي مقدمتها وسائل النقل والاتصال.
- التحديات المالية خاصة مشكل المديونية.

- الحواجز الجمركية التي أدت إلى اضعاف التجارة البيئية.
- التحديات التجارية وتمثلت في انخفاض حجم التجارة البينية لدول المغرب.
- المعوقات المنهجية وتتجلى في تحسين النصوص القانونية وتنفيذها.

قاعة الاجتماع والطابع الاستشاري الذي قلل من صلاحيات باقي الأجهزة، كل هذه التحديات ساهمت في عرقلة مسار التجربة الوحدوية لذلك أصبح على الدول المغاربية التي تمتلك الامكانيات والموارد قادرة على تأسيس اتحاد قوي قادر على مواجهة هذه التحديات وذلك بتفيل الاتحاد من جديد بتسوية الخلافات السياسية وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية ولحها وفق قرار الأمم المتحدة التي تنص على حق الشعب في تقرير مصيره، إضافة إلى تنسيق السياسيات الاقتصادية المغاربية ضمن استراتيجية بديلة التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية ثم تحقيق الوحدة السياسية.

إن من بين الأهداف التي وضعها "تحاد المغرب العربي" التقارب والتعاون الدبلوماسي بين الدول الأعضاء.

حيث يهتم مجلس وزراء الخارجية بالتنسيق في مجال العلاقات بين دول الاتحاد، ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة جراء النزاعات الجهوية أو الأزمات العربية.

غير أن التعاون الدبلوماسي المغاربي يكتفي بالبيانات المعلنة بعد كل قمة لرؤساء الدول، وتكرار الخطاب المألوف لدى الديبلوماسية العربية ولا يخرج بأي موقف مشترك بخصوص النزاعات الجهوية، ف "اتحاد المغرب العربي" لم يكن ممكنا إلا بعد التصالح الجزائري المغربي سنة 1986، حيث رافق إنشاء الاتحاد تنازلات من الفاعلين الرئيسيين في المنطقة وذلك بقبول الجزائر بغياب "جبهة البوليساريو" وتفادي معاهدة الإنشاء الإشارة الصريحة إلى النزاع في الصحراء، وتنصيص المعاهدة باقتراح من تونس على "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية" لدول الاتحاد، والانضمام إلى أي تحالف عسكري أو سياسي موجه ضد استقلال تراب الدول الأخرى الأعضاء لقد خلف الاستعمار الأجنبي لدول "المغرب العربي" مشاكل حدودية خطيرة كادت أن تعصف بالسلم والأمن في المنطقة، حيث

عرفت جميع دول الاتحاد نزاعات حدودية: بين كل من تونس –ليبيا وتونس –الجزائر وليبيا –الجزائر والمغرب– موريتانيا، غير أن تلك النزاعات كانت تجد لها حلا دبلوماسيا وسلميا في غالب الأحيان. يبقى الصراع الحدودي بين المغرب والجزائر هو الأخطر بين النزاعات السابقة الذكر، والذي أدى إلى نشوب حرب بين البلدين سنة 1963، حيث يعود أصل النزاع إلى اقتطاع فرنسا أراض مغربية وضمها إلى الجزائر إبان فترة الاستعمار، وبعد استقلال المغرب وتأخير مسألة تسوية الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر تشبثت هذه الأخيرة بمبدأ "الحدود الموروثة عن الاستعمار" وهو المبدأ الذي تبنته منظمة "الوحدة الإفريقية" بعد تحركات دبلوماسية جزائرية مكثفة، فإشكالية الحدود الجزائرية – المغربية لازالت عالقة إلى يومنا هذا كما أنها مغلقة بين الدولتين.

إن العلاقات المغربية الجزائرية تعد من بين العلاقات البينية الأكثر توترا على الصعيد العربي، بالنظر إلى العنف والحدة التي تتميز بها وارتباطها بأطرافي متعددة ومختلفة سياسيا واقتصاديا. حيث أن المشكلات المحورية في العلاقات الثنائية بين الدولتين –كما سبقت الإشارة – تبقى في الحدود البرية بينهما و"ملف الصحراء"، فالوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية حيس التناقض في وجهات النظر إزاء قضية الصحراء، بسبب عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية وأخرى دولية. كل تلك الإشكالات ألقت بظلالها على المنطقة وحالت دون تفعيل "اتحاد المغرب العربي".

لقد حالت المشاكل العالقة بين دول "اتحاد المغرب العربي" دون تحقيق الأهداف المسطرة والاندماج كلي، حيث كان من الأولى طرح حلول لتلك الإشكالات وليس القفز عليها بإنشاء الحاد غير مكتمل الأركان. كما أن عدم مساندة دول الاتحاد لبعضها في الأزمات التي تتعرض لها كان يعطي إشارات إلى عدم صلابته وقدرته على مواجهة التحديات التي تتربص به، وذلك من قبيل الحصار الذي فرض على ليبيا إثر ما يعرف ب حادثة لوكربي وعدم قدرة دول الاتحاد على كسر هذا الحصار ومساعدة ليبيا للخروج من

أزمتها ولو بالطرق الدبلوماسية، الأمر الذي أعطى انطباعا عند الليبيين بالعزلة رغم أهم وسط اتحاد المفروض فيه أن يفك عنهم ذلك الحصار ولو بشكل رمزي.

استبشرت دول "اتحاد المغرب العربي" خيرا بعد رفع الحصار الذي كان مفروضا على ليبيا، حيث كانت كل الفرص متاحة من أجل استثمار ذلك الحدث وإعادة إحياء حلم الاتحاد، غير أن عقلية أنظمة هذه المنظمة الجهوية لم تتغير وحب الزعامة لم ينجلي من مخيلتها.

يعيش "اتحاد المغرب العربي" حالة من الجمود والسكون ككيان رغم ما تعرفه دوله من حركية وتغيير فمشكل "الصحراء المغربية" لازال قائما بين الجزائر والمغرب، زيادة على ذلك الخيار الدولة في ليبيا وما تعيشه من حالة حرب يؤثر بشكل مباشر على دول الاتحاد بالنظر إلى الحدود المشتركة مع كل من تونس والجزائر والمركز الجغرافي لليبيا في قلب الاتحاد، حيث قام المغرب باحتضان مفاوضات الفقراء الليبيين في ما عرف باتفاق الصخريات برعاية أممية، إلا أن مسلسل السلام لا زال طويلا، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على أي محاولة لإحياء اتحاد المغرب العربي.

رغم الطموح الكبير الذي كان يحمله مشروع الاندماج المغاربي، إلا أن الواقع أثبت فشله من جميع النواحي كما تدل جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما لا يمكن نفي العوامل الخارجية في إفشال هذا الاتحاد منها عدم رغبة الدول الكبرى في رؤية مجموعة من الدول العربية متحدة ومستقلة في قرارها، فالمغرب حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وشريك اقتصادي للاتحاد الأوروبي الذي منحه الوضع المتقدم، والجزائر حليف استراتيجي لروسيا تاريخيا حيث تلعب هذه العوامل بشكل سلبي وبطريقة غير مباشرة في قبر مشروع الاتحاد. كذلك الاتحاد الأوروبي وهو أكبر وأقرب تجمع اقتصادي قريب من دول "اتحاد المغرب العربي" لن يرضى بوجود تجمع متجانس ومتحد ومستقل ومنافس له، وهو ما يفسر المبادرة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" والمتمثلة في الاتحاد من أجل المتوسط والتي أراد أن يجمع فيها دول جنوب وشمال حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه المبادرة هي الأخرى لم تلق النجاح.

مستقبل "اتحاد المغرب العربي" يبقى غامضا في ظل تخندق السياسيين في حسابات ضيقة، وكذلك ما عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة من تدهور أمني لا يساعد على أي تقارب أو اندماج كلي لدول الاتحاد. إلا أن ما تزخر به المنطقة من مقومات واختلاف في الموارد يكمل بعضها بعضا، مؤشر يدعونا إلى التفاؤل فيما يمكن أن تحمله السنوات القادمة؛ إذا تغيرت عقليات السياسيين التي تفوت فرصا كبيرة على شعوب المنطقة من أجل التقدم والازدهار الاقتصادي والتنموي، فالموقع الذي يشغله "اتحاد المغرب العربي" كواجهة إفريقية تطل على أوروبا وامتداد للشرق الأوسط ستجعل منه أقوى التكتلات العالمية إن لم تفعيله واستغلاله في الاتجاه الصحيح.

الملاحق

الملحق رقم (01):

اقتصاد دول المغرب العربي

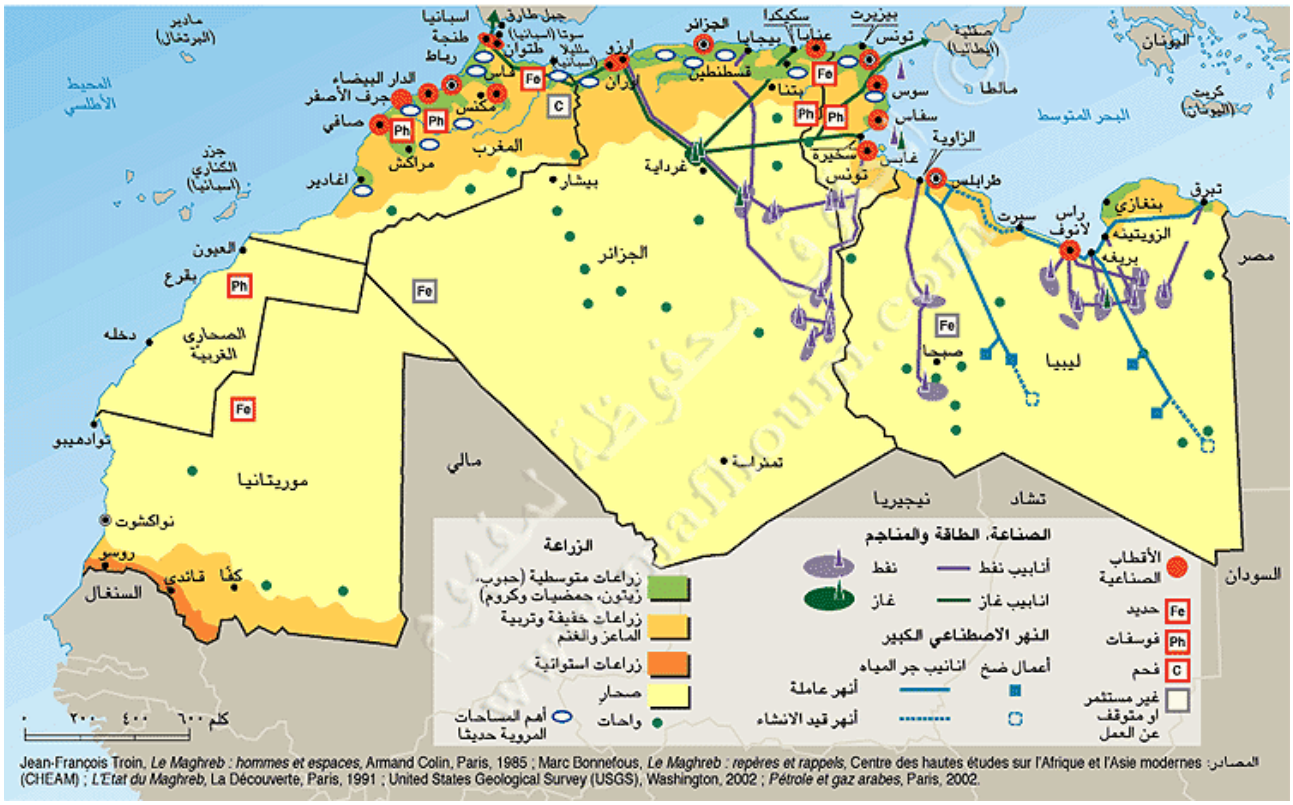

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

الملحق رقم (02):

برنامج نجم شمال افريقيا 1933

ان برنامجنا السياسي لنجم أفريقيا الشمالية ، بعد أن درسته بعناية وحللته بعمق اللجنة الإدارية الموقتة السابقة ، قد قدم وقررته ، وسيودق عليه من كل الاعضاء المنضمين إلى منظمتنا ، الذين اجتمعوا في جلسة عمومية ، يوم 28 ماي ، 1933 ، على الساعة الرابعة ، في 49 شارع دي بريتانو ، بباريس (3) .

وان محتوى مواده بسيط ، ومفهوم جداً . وهو ، بالخصوص ، يستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائري .

وانه من المؤكد ان نومن بأن يقراء الشعب الجزائري بإمعان ، وان يفهمه ، وان يعتقده ويجب آن تعتبره نحن حلقاً وثنياً ، رابطاً جامعاً لكل الأهالي المسلمين الجزائريين ، حاملاً بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ، ومطالبنا العاجلة ، واستقلال بلادنا .

ومن أجل خلاصنا ، ومن أجل مستقبلنا ، ولكي نحتل مكاناً جديراً بنا لائقاً في العالم ، فلنقسم جميعاً على القرآن وبالإسلام آن نعمل حتى النهاية لتحقيقه (البرنامج) ولانتصاره الأخير .

القسم الأول

1 ـ مسرحاتون الأهالي البؤساء في الحال وإلغاء جميع القوانين الإستثنائية .
2 ـ العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا ، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة ، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية .
3 ـ الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية .
4 ـ حرية الصحافة ، والاجتماع ، والتجمع ، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية .
5 ـ احلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي ، الذي لا ينتخب الآ عن طريق التصويت المحدود .
6 ـ الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام .
7 ـ حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز ، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع .
8 ـ التعليم الإجباري للغة العربية . وغلق (كل الجزائريين) في التعليم على جميع المستويات . وغلق مدارس عربية جديدة . كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية والفرنسية في نفس الوقت .
9 ـ بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي) ، يجب الإحترام الكامل للآية الكريمة « ومن يقتل مؤمناً متعمداً . . . » .
10 ـ تطبيق القوانين الإجتماعية والعمل « على الجزائريين أيضاً » . وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة ، وفي المنح العائلية . الخ ... الإجتماعية .
11 ـ زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار . وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري . وتطوير وسائل المواصلات ، والمساعدة الحكومية ، غير المعوضة ، إلى ضحايا الفيضانات الدورية .

القسم الثاني

1 ـ استقلال الجزائر الكامل .
2 ـ جلاء تام لجيش الاحتلال
3 ـ تكوين جيش وطني .
حكومة وطنية ثورية :
1 ـ مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام .
2 ـ التصويت العام في كافة الدوائر . وصلاحية (الترشيح) إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر .

3 ، ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية .
4 ، تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية ، بما في ذلك البنوك ، والمناجم ، والطرق الحديدية ، والموانىء ، والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون .
5 ـ تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون ، حلفاء المحتلين ، والكولون ، والشركات الرأسمالية ، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين . واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة . وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية .
6 ـ حرية التعليم بالعربية واجباريته على جميع المستويات .
7 ـ تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الإتحادات ، والتحالفات ، وحق الاضراب ، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية .
8 ـ المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات ، والبذار ، والسماد ، وتنظيم الري ، وتحسين وسائل المراصلات ، الخ[1].

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ط4،ج2،المرجع السابق،ص-ص 437- 439 .

الملحق رقم (03):

وثيقة بيان أول نوفمبر

الملحق رقم (04):

قرار مؤتمر طنجة

قرارات مؤتمر طنجة، 27 - 30 ابريل 1958

قرار حول حرب استقلال الجزائر

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27- 28 -29- 30 ابريل سنة 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر و أثارها على الحالة في شمال إفريقيا و في الميدان الدولي .

وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم وسجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر .

- يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري .

- ونظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة وأن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية

- نظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز إزاء تونس والمغرب،التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه و في العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب

- ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية

و عملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا و في العالم .

- يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها و تأييد حكومتها

- ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب و قادتها

ـ ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.

ـ ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها :

فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس .

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة الجزائر

نظرا للإعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر .

ـ ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول .

ـ ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية و يهدد السلم العالمي فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27و28و29و30 افريل سنة 1958 .

للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية

ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي

ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس .

وتجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر ماي

المصدر: عبد الله مقلاتي،ج2، المرجع السابق، ص- ص 591- 596

- تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول
- وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي .
- وتوجه نداء علنيا وملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية

إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس و بحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي لا زال يتحملها المغرب وتونس .

وبعد أن قدر المجهودات التي بذلها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار:

- يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .
- يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .
- يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية .

ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان (موريتانيا) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها .

إقرار حول توحيد المغرب العربي

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي اكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر .

ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني

الملحق رقم (05): وثيقة تأسيس الاتحاد

وثيقة / – معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية , وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية , وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى , وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة , واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها , ووعياً منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم , وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تمنيتها الاقتصادية والاجتماعية , وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخر عربية وأفريقية.

اتفقـوا علـى مـا يلـي :–

المادة الأولى : ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي .

المادة الثانية : يهدف الاتحاد إلى:–

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيمام بينها .

المادة الثالثة :

- تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:–
- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة : يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة: لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه .

المادة السابعة : للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة : يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة : تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .

المادة العاشرة : يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

المادة الثانية عشرة

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة :

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها .

المادة الرابعة عشرة: كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة " تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة : للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة: للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة: يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول يعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1398 و.ر 1409 هـ
الموافق 17 النوار / فبراير 1989 م .

- **عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي**
- **عن المملكة المغربية الحسن الثاني**
- **عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي**
- **عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد**
- **عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي الطايع**

الملحق رقم (06):

هيكل الاتحاد[1]

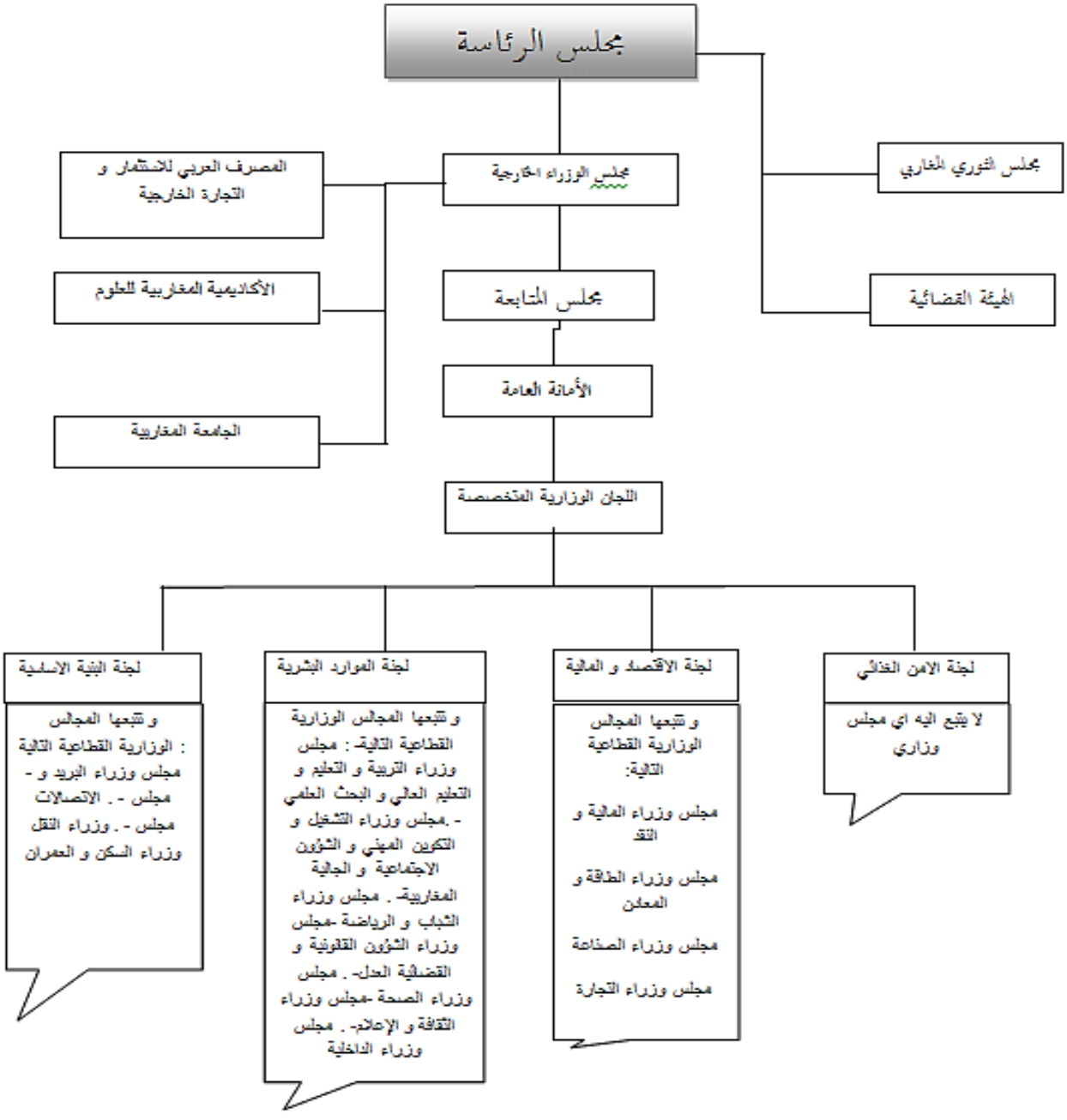

[1] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة 55 و المنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، الاسكندرية دار الفكر الجامعي، ط1، 2007، ص 298.

الملحق رقم (07):

التجارة البيئية لدول المغرب العربي لعام 1992

الوحدة مليون دولار.

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات الى UMA	الصادرات الاجمالية
تونس	/	98	278	45.8	0.2	422.1	4182
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909
ليبيا	47	15		36	/	98	9740
المغرب	67.6	53.9	126	/	2.5	250.1	5749
موريطانيا	/	0.02	/	0.36	/	0.38	507
الصادرات الى UMA	203.7	166.92	440	114.26	20.7	945.58	31087
الواردة الاجمالية %	679.2	8283.1	50218.7	8440.5	581	/	/
الصادرات الى UMA	%3	%2	%8.4	%1.3	%3.5	%3	

المصدر : خوني رابح، حساني رقية ، اتحاد المغرب العربي بين الضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي، في التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة الاوروبية، د م ن ، دار الهدى 2005 ص 419.

الملحق رقم (08):

يمثل هيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاث. من 1993 الى 1998

الدول	السنوات / هيكل الصادرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	المحروقات	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	96.4
	المنتجات الزراعية , الصيد والمياه والطاقة	0.7	1.0	0.9	0.6	0.2	0.3
	المعادن والصناعة الحديدية والميكانيكية	1.0	0.9	1.4	1.3	1.1	0.9
	المنتجات النسيجية والجلدية والخشبية والبلاستيكية والتبغ.	2.9	1.7	2.6	4.4	2.2	2.1
تونس	.الجلود والالبسة والجلود	47.2	47.6	49.9	51.1	48.7	50.5
	المنتجات الطاقوية , المناجم , الفوسفات ومشتقاته.	21.6	19.2	18.5	22	19.9	17.2
	منتجات أخرى : كهربائية حرفية ميكانيكية.	19.5	20.2	21.6	19.4	20.3	22.7
المغرب	منتجات المعدنية الخام والفوسفات والزنك والاسمدة وحمض الفوسفات والمنتجات النهائية للتجهيز الصناعي	64.7	64.5	65.1	66.9	71.8	53.8
	المنتجات الغذائية , المشروبات التبغ , المنتجات البحرية.	29.8	29.5	28.6	27.7	22.1	42.7
	التشحيم مواد والطاقة	2.7	2.1	2.2	1.6	1.9	1.5
	Lubrifiant .						
	المنتجات ذات المصدر النباتي والحيواني.	2.8	3.9	4.1	3.8	4.2	20

Source: Mohamed B Telemcani, SofianeTahi, nouvelles Dynamiques Territorial Les Et Intégration Des Maghreb a L'union Européenne. In: I international Conference On Trade Currency Unions And Economic Integration, Canada : [S.M.E], 2000, P 6.

الملحق رقم (09):

دول اتحاد المغرب العربي

الملحق رقم (10):

أعلام دول المغرب العربي وعلم اتحاد المغرب العربي

الملحق رقم (11):

القادة المؤسسون لاتحاد المغرب العربي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الوثائق

1. وثيقة بيان أول نوفمبر.
2. معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.
3. قرار مؤتمر طنجة

ثانيا: المصادر

1. ادريس الرشيد، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981.

2. البدوي حسن، **مذكرات الأمين محمد بن عبد الكريم الخطابي**، دار الفكر العربي للنشر، د س ن، الرباط، المغرب.

3. خير الدين محمد، **مذكرات**، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر، الجزء 2، 2002.

4. الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.

5. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي للطباعة تيطوان، المغرب، د س ن.

6. قنانش محمد، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

7. صاري الجيلالي وقداش محفوظ، **المقاومة السياسية (1900-1954)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

8. الورثلاني فضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

9.

ثالثا: المراجع

1. الابراهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

2. بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**، الأردن، دار الحاصد للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

3. بشيري أحمد، الثورة **الجزائرية والجامعة العربية**، ط2، دار شالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4. بوعزير يحي، **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولي**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

5. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا**، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

6. بلقاسم محمد، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.

7. بلحاج الصالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

8. بالغزير عبد الله وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1986/1947)** محاولة في التأريخ، بيروت، مركز الدراسات العربية، ط1، 1992.

9. بن خليف عبد الوهاب، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2010.

10. بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، ط1، دار طليطلة للنشر، الجزائر.

11. البرني عفيف، **الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

12. تراي طارق مبروك، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

13. داهش محمد علي، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2012.

14. الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تقديم عماري الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

15. زوزو عبد الحميد، **المرجعية التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة المؤسسات والمواثيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 2010.

16. سعيدني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

17. السماك محمد الأزهر السعيد، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998.

18. صديق محمد الصالح، **أعلام من المغرب العربي**، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2007.

19. الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي نداء المستقبل**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

20. المحجوبي علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.

21. مصباح عامر، **تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.

22. مانع جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي**، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

23. مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط 1، 2007.

24. مياد رشيد، **اسهامات جمعية طلبة شمال إفريقيا للمسلمين**، دار سطايبي بوزريعة، الجزائر، 2013.

25. موساوي عادل، وامي عبد العلي، **التفاعلات الإقليمية المحلية الإسلامية، المغرب العربي**، جامعة محمد الخامس، المغرب، د س ن.

26. مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز الدراسات الوطنية، بيروت، 1994.

رابعا: الرسائل الجامعية

1. بلقاسمي رقية، **التكامل الاقليمي المغاربي**، دراسة التحديات والأفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مستقبلية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011.

2. جاري نوال، أحمد عاطف، **مؤسسة طنجة ودوره في تصفية الاستعمار من المغرب العربي**، مذكرة جامعة الوادي، الجزائر، 2010/2009.

3. السبتي غلاني، **علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة الجزائرية (1968/1954)**، رسالة الدكتوراه في الحدث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.

4. عامر حسيبة، **الجوانب السيئة للنظام التجاري متعدد الأطراف في متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية (المغرب العربي نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشوة، جامعة سطيف، 2012.

5. العمري مؤمن، **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراه في الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

6. عواريب لخضر، **جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1955/1927)**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007.

7. مولوج فوزية، الوحدة في برنامج وخطب الأحزاب المغاربية، قسم العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر، 2010–2011.

8. قسطالي أسماء، بوزيان فاطمة الزهراء، **النضال السياسي والنقابي في تونس، 1946–1956**، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة، 2016–2017.

خامسا: المجلات و الدوريات والملتقيات

1. بن فريحة أحمد محمد، **المغرب العربي بين الوحدة والتوحيد**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولي، العدد 3، 1986.

2. سعيدوني ناصر الدين، **وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 3، 1986.

3. شريط عبد الرحمان، تجربة المغرب فيزيون، صورة من صور إتحاد المغرب العربي، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة الجزائر، 1995.

4. عطية مجدي علي، **الحوار الوحدوي الليبي الجزائري، انعكاساته واحتمالاته**، مجلة السياسة الدولي، العدد 90، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1987.

5. لمين محمد لعجال، **معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزها**، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة بسكرة، 2001.

6. مبارك زكي، **مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي الدعاوي والخلفيات والمصير**، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد 13، 2009.

7. مسعد نيفين عبد المنظم، **الاطار الاقليمي، في السبعينات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 132، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 1990.

8. التومي محسن، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي**، ندوة في وحدة المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987.

9. الجابري محمد عابد، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، ندوة في وحدة المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت جانفي 1987.

10. عربي محمد، الوطنيون **الجزائريون والمغرب العربي (1918 – 1945)**، ندوة وحدة المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

11. الشكري محمد، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7–8 نوفمبر 2007.

12. صالح صالح، **الاتحاد المغاربي، الامكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازية**، بحوث وأوراق، عمل الملتقى الدولي المنعقد يوم 8-9 ماي، 2004، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر.

الجرائد:

1. الحريري عمر، **تأسيس الجبهة المغربية**، جريدة المنار، السنة الأولى، العدد 19، يوم 28 مارس 1952.

سادسا: الموسوعات

1. بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين**، 2019-2020، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ج4، 2004.

2. شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، تر: عام المختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1997.

3. الغنيمية عبد الفتاح مقلد، **موسوعة المغرب العربي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994.

4. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ط 3، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

سابعا: باللغة الأجنبية

5. RIDA SALAH EDDIN, LA COOPRARATLOM économique enter le pays du maghreb, banque islamique de développement arabie saoudite, 1985.

6. Brno etienne, lunite maghrébine a lépreure des politiques étrangeres nationals annuaire de afrique du nord vol 09 (1971).

7. Nauredine sraieb, politiques culturelles nationles et untié maghresine ammuairee de l'afrique du mord, vol 09 (1971).

8. Mohamed B Telemcani, SofianeTahi, nouvelles Dynamiques Territorial Les Et Intégration Des Maghreb a L'union Européenne. In: I international Conference On Trade Currency Unions And Economic Integration, Canada : [S.M.E], 2000.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	أ-ب
الفصل التمهيدي: مقومات بناء اتحاد المغرب العربي	
1- المقومات السياسية	9
أ- أصل التسمية	9
ب -الإطار الجغرافي لدول المغرب العربي	10
ج -الخصائص الطبيعية	12
د-النمو الديمغرافي لسكان المغرب العربي	14
2- المقومات الاقتصادية	16
3- المقومات الثقافية	17
الفصل الأول: مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي 1919-1958	
النضال الوحدوي المغاربي بعد الحرب العالمية الأولى	22
- جذور العمل الوحدوي للمغرب العربي	22
- تأسيس نجم شمال افريقيا 1926	23
- جمعية طلبة شمال افريقيا	25
نشاط الوطنيين المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية	30
أولا: مرحلة النضال السياسي	30
1- جبهة الدفاع عن افريقيا	30
2- مؤتمر المغرب العربي	32
أ. مكتب المغرب العربي	34
ب. لجنة تحرير المغرب	35
ثانيا: مرحلة الكفاح المسلح	36
جبهة الاتحاد والعمل المغاربية 1952	36

فهرس المحتويات

بيان أول نوفمبر 1954	38
مؤتمر طنجة 1958	39
الفصل الثاني: تأسيس اتحاد المغرب العربي 1989/1964	
اللجنة الاستشارية الدائمة 1964	46
قمة زرالدة 1988	51
تأسيس الاتحاد المغاربي 1989	52
أهداف الاتحاد	53
مؤسسات الاتحاد	55
الفصل الثالث: تحديات الاتحاد بين الواقع والآفاق	
التكاملات المغاربية الاقتصادية	61
العوائق والعراقيل	73
تفعيل الاتحاد المغاربي	82
الخاتمة	89
الملاحق	96
قائمة المصادر والمراجع	112
فهرس المحتويات	